توبيخ المتوهّمين على ابن خلكان رحمه الله تعالى

في بعض ما أورده من ترجمة الإمام أحمد الرّفاعي الحسيني رحمه الله تعالى

(بيان مصادر الترجمة، وتصحيح التصحيف، ومسألة العقب الرفاعي)

تأليف:

يسار بنساير الحبيب

النسخة الالكترونية

٢٥/ رمضان/ ١٤٤١ هـ

توبيخ المتوهّمين على ابن خلكان رحمه الله تعالى

في بعض ما أورده من ترجمة الإمام أحمد الرّفاعي الحسيني رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، وعلى آله ومن تبع هديه، وبعد:

فقد وفق الله تعالى بفضله أن أخدم التراث الرفاعي في عقد من الزمن، وانتهيت إلى عدة أمور مهمة، بعضها طبع ورأى النور، والآخر ما زال ينتظر.

وهذا مبحث منتزع من مجموع ما قيدته من ملاحظات قديمة، صنفته الآن لأنه يغلق على المخالفين باب الاحتجاج ببعض ما أورده ابن خلكان رحمه الله تعالى، ويبين بوضوح قيمة ما يستدلون به من تلك الترجمة.

وفي هذا المبحث سأعيد بعض ما كان لي من سابق نظر، على بعض المسائل المتعلقة بترجمة الإمام الرفاعي عند ابن خلكان رحمهما الله تعالى، وأزيدها تحقيقا واستدلالا، بما ينهي -فيما آمل- الكلام على ما يعتمده بعض المغرضين للطعن من تلك الترجمة لابن خلكان أو لمن تبعه عليها، وقد بدا لي فيها كثير من النظر، وأنها ترجمة قابلة للمناقشة، ولا يسلَّم له كل ما فيها، ونقاشي لابن خلكان-رحمه الله تعالى- يغنيني عن نقاش كل من جاء بعده ممن نسخ قوله من المؤرخين القدماء دون تحقيق، ثم لمن قلدهم فنقل عنهم حتى عصرنا الحاضر؛ فمعالجة المصدر الأول، وبيان الخطأ كفيلة بتعطيل ما نُقِلَ بعده عند العقلاء.

وبعض هذه المسائل بحثتها منثورة في أماكن متعددة، وفي سياقات

أخرى اقتضاها التصنيف، وقد جاءت في أكثر المواضع استطرادا فلم أوفها حقها، إلا في مبحث وحيد يتناول جزئية واحدة، طبعته بعنوان: «**ضاقت عبارة ابن خلكان فتوهمت عليه النقلة**»، ولاقى استحسانا وقبولا، وسيأتي منقحا مرتبا ومزادا عليه.

ورأيت الآن أن جمع تلك المباحث المتفرقة في صعيد واحد يختصر الأمر على القراء، ممن لم يطلع على ما كتبته سابقا؛ ليكون جمع الأدلة في موضع واحد أدلُّ على المراد، وأقوى في النظر، وأَدْرأُ للطعون التي غررت أقواما فلهجوا بها، وتقلدوا قول مؤرخ لم يحققوا مصدره، وأوهمهم تكاثر النقلة عنه فظنوا ذلك النقل حجة، فوقعوا في الصالحين، هداهم الله تعالى.

وهذه الفئة ممن يطلب الحق هي من هدفت إليها في هذا المبحث، وأما بعض الطَّغام ممن لم يُعنَ بتحقيق الأمور، بل أخذ كلام غيره ورفع به عقيرته بين الناس، ولم يردعه عن هذا ما ورد على لسان الشرع من تحذير ووعيد بضرورة التثبت في الأخبار مما هم واقعون في خلافه، فلا يقنعهم شيء، حتى لو صفعتهم بعَصا الدليل، إلا من أنصف وقليل ما هم.

وسيجد بعض الأفاضل ممن قرأ لي من قبل أني ربما أعدت بعض الأدلة وزدت عليها، ولا يضيرني إعادة بعض ما سبق إن شاء الله تعالى، فهي كما قلت: في سياق الجمع والترتيب، لكنها بنظر أدق وترتيب أقرب إلى البيان وزيادات حسنة جديدة، ولست بحاجة إلى التأكيد أني -كما عودتهم في كل ما أكتب- لا أنقل من مصدر رفاعي متأخر مشكوك فيه، بل أعتمد الاستدلال من خارج الكتب الرفاعية، على ما أريد إثباته.

وقد دفعني إلى كتابة هذه العجالة ما أوقفني عليه السيد سليم حلبية السبسبي الرفاعي الحسيني –حفظه الله تعالى– من إحدى مخطوطات «وفيات الأعيان» للعلامة ابن خلكان رحمه الله تعالى، في ترجمة الإمام الزاهد أحمد الرفاعي الحسيني رحمة الله عليه، وفي هذه النسخة الخطية زيادة مهمة جدا عرَّفتنا بمصدر ترجمته، وساقتنا إلى غيره.

وسأبحث هنا ثلاث مسائل هي موضع الخلاف الأعظم في كل تلك الترجمة التي أوردها ابن خلكان، وما تبقى من غيرها فهي في حيز القبول، ولا خلاف لنا معه فيها، وسأترك ما يتعلق بتفصيل النسب الرفاعي وتحقيق ما فيه، على اعتبار أن ابن خلكان لم يكن من المنكرين له أصلا، حتى أناقشها هنا، لا كما يتوهم الجهلة ويروجون، وسيأتي بيان ذلك كله.

كما أن السادة الأفاضل من الرفاعيين المعاصرين فصَّلوا الأمر بأدلة ناهضة وقوية، كالدكتور الزرعيني الرفاعي في كثير مما كتب، والسيد سليم حلبية السبسبي الرفاعي، والدكتور أيمن سحلول الرفاعي، في كتابهما المبارك والمنشور قريبا باسم: «النسب الرفاعي في مخطوطات التذكرة في الأنساب المطهرة، والأصيلي في أنساب الطالبيين، والشجرة الشريفة المباركة العلوية الفاطمية الحسينية»، فقد أوعبا البحث عن حسينية النسب الرفاعي، بما لا تجده في كتاب غيره.

وكذلك فعل نحو ما فعلوا عدد من الأفاضل، ومنهم الشيخ الجواد المؤرخ ماجد البياتي، والأخ السيد أحمد بن عبد الكريم النعيمي الرفاعي، ولم يقدر لي أن أطلع على مباحثه إلى الآن، وعلى رغم تفاوت رؤى أولئك

السادة في بعض المسائل لكنهم لا يختلفون من حيث المبدأ، وإن كان الناظر في بعض التفاصيل التي أوردوها يرى ما يظنه يعكّر على أصل المسألة المبحوث عنها بينهم، فليس الأمر كما قد يتوهم، بل هو تفاوت في العرض والحجج والراجح والأرجح مما لا يعتبر خروجا عن الأصل المتفق عليه، فكن على ذُكر من هذا.

وقد دعوت قبل هذا -وأعيده هنا- إلى ضرورة قيام لجنة علمية لتحقيق التراث الرفاعي القديم، والذي ما زال مخطوطا مما كتبه العلماء بين نهاية القرن السادس إلى بداية القرن العاشر، من مخطوطاته المتوافرة بين الأيدي، وفيها كثير من الحق الذي غمره غبار في الفترة المتأخرة، فأفرزت منتحلات لا تصح بحال، أساءت من حيث ظُنَّ أنها أحسنت، ولكن إلى الآن ما زال المدعوون من الأفاضل صامتين، وهم متغافلون عن سيل الطعون التي اعتمدها بعض الناعقين؛ لتضارب الكتب الظنينة في التراث الرفاعي، أو لتوهمات فهموها من كلام ابن خلكان أو من نقل عنه، فلا أدري كيف يهنأ بال أولئك الأفاضل، والحال كما وصفت؟!

وهذا العمل في تحقيق التراث الرفاعي واجب أصالة على أبناء الإمام الرفاعي، الذين به علا شأنهم، وله فضل ما هم فيه من مزية على كثير من غيرهم بعد فضل الله تعالى، وهم لا ينقصهم العلم ولا القدرة على إخراج تراث جدهم رحمة الله عليه، وأرجو الله تعالى أن لا يكون الإمام الرفاعي خصيمهم يوم القيامة، وأن لا يكونوا ممن عقَّ أباه وضيع حق الدفاع عنه؛ لأوهام المتأخرين وأكاذيبهم، مما لم يعد يخفى على ذي بصيرة، وكل ذلك

رعاية للجناب الأحمدي مما يذاع ولا يساوق الصدق والحق.

على أني لا أعمم واستثنى نخبة من أفاضل البيت الطاهر الرفاعي ممن كتب ويكتب لتحقيق هذه المسائل، وما أنا إلا حسنة من حسناتهم، وأرى نفسي أصغرهم علما وأقلهم معرفة وقدرا، ولكن واجب الدعوة إلى الحق أنطقني بما قلت، والله الهادي إلى أحسن سبيل.

وصلى الله وسلم على النبي محمد وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين.

وكتبه فقير عفو ربه:

يسار بن ساير الحبيب

الجزيرة الفراتية: ٢٥/ رمضان/ ١٤٤١هـ

***

(تمهيد: في أصل الخلاف مع ابن خلكان)

المسائل التي ننتقدها على ابن خلكان، أو على من فهم غير مراده، والتي أزعم أن ابن خلكان لم يصب في بعضها، وتُوُهِّمَ عليه في غيرها، فاعتمدها الناعقون وطاروا يحتجون بها، ولا حجة لهم فيها كما سنبين، هي ثلاث مسائل فقط، وما عداها مما ذكره في ترجمة الإمام الرفاعي فلا إشكال فيه؛ لأن بعضها يوافق ما ثبت عندنا من مصادر أخرى، وبعضها من المسكوت عنه، ولا يضيرنا منه شيء.

وسأبحث ثلاثة نصوص تحت ثلاثة عناوين؛ لسهولة العرض، وهي المسائل الكبرى التي أدخلت الوهم على بعض الناس، ففهم غير المراد، أو تبع ابن خلكان على خطئه في بعضها، وهي:

١) مصادر ابن خلكان في الترجمة، (وهذا مبحث يُدرَسُ لأول مرة).

٢) الرفاعي من العرب أم من الغرب؟ (وهذا للتصحيف في المطبوع).

٣) نفي العقب الرفاعي، (وهنا أخطأ ابن خلكان، أو تُوهِّمَ عليه).

وفي تحرير هذه المسائل إغلاق لهذا الباب نهائيا، فبعد أن نبين توجيه تلك المسائل لن ينتفع المخالفون بالاحتجاج بابن خلكان أو بمن بعده من المؤرخين ممن نقل عنه، وتقلد قوله ولم يحققه.

***

جـاء في ترجمـة الإمـام الرفـاعي في «وفيـات الأعيـان»: (١/١٧١، ١٧٢) لابـن خلكـان، مـن طبعـة دار صـادر، بتحقيـق الـدكتور إحـسان عبَّاس -رحمه الله تعالى- ما نصه:

•**النص الأول**: «**ولم يكن له عقب، وإنما العقب لأخيه، وأولاده يتوارثون المشيخة** والولاية على تلك الناحية حتى الآن، وأمورهم مشهورة مستفيضة؛ فلا حاجة إلى الإطالة فيها».

***

•**النص الثاني**: «وكان للشيخ أحمد - مع ما كان عليه من الاشتغال بعبادته - شعر، فمنه على ما قيل:

إذا جـن ليلي هـام قلبي بذكـركم   أنوح كما ناح الحمام المطوق

وفوقي سحاب يمطر الهم والأسى   وتـحتي بـحار بالأسى تتدفق

سلوا أم عمرو كيف بات أسيرها   تفك الأسارى دونه وهو موثق

فـلا هو مقـتول ففي القتل راحة   ولا هـو مـمنون علـيه فيطـلق

ولم يزل على تلك الحال إلى أن توفي يوم الخمسين الثاني والعشرين من جمـادى الأولى سـنة ثمـان وسـبعين وخمـسمائة بـأم عَبيـدة، وهـو في عـشر السبعين، رحمه الله تعالى».

***

•**النـص الثالـث**: «**والرفـاعي** -بكسر الراء وفتح الفـاء وبعد الألـف عين مهملة- **هذه النسبة إلى رجل من العرب يقال له: رفاعة، هكذا نقلته من خط أهل بيته**»،إهـ.

وقد جاءت هذه النصوص الثلاثة بهذا الترتيب عند ابن خلكان في المطبوع من تاريخه، ولكني سأبحثها على غير هذا الترتيب؛ لغاية التصنيف وترتيب الأدلة، إن شاء الله تعالى.

***

(أولا: مصادر ابن خلكان في الترجمة)

وهذا مبحث مهم يُدرَس لأوَّل مرة، ويبين لنا مصادر ابن خلكان في ترجمة الإمام الرفاعي، وظهر لنا في البحث أنه اعتمد ثلاثة مصادر، فقد جاء في النسخة الخطية التي زودني بها السيد السبسبي قول ابن خلكان- بعد أن نقل الأبيات السابقة- كالآتي:

«ولم يزل على تلك الحال إلى أن توفي يوم الخميس الثاني والعشرين من جمادى الأولى سنة ثمان وسبعين وخمسمائة بأم عَبيدة، **ذكره ابن المستوفي في تاريخه**، وهو في عشر السبعين، رحمه الله تعالى».

فقوله: «**ذكره ابن المستوفي في تاريخه**» زيادة مهمة جدا سقطت من المطبوع، وسبب أهميتها أنها تنص على مصدر ابن خلكان في الترجمة، وفيها محاكمة لترجمته من مصادره ودقة نقله عنها، وهل نقلها بالمعنى أم نص عليها بلفظها، لنرى مدى ما أورد فيها من معلومات، ما زال بعض الناس يعتمدها في نقد ما يتعلق بالإمام الرفاعي، رحمة الله عليه.

والغريب أن ابن خلكان في كل ما نقله في هذه الترجمة يقول: «**ويقال**: إنهم في بلادهم يركبون الأسود..، وكان للشيخ...شعر على ما **قيل**...، **يقال** له: رفاعة...، **يقال** لها: أم عبيدة».

وأتساءل: لماذا كل هذه الأفعال المبنية للمجهول، ولماذا التعمية على المصادر؟

ولولا المخطوطة التي أوقفني عليها السيد السبسبي –جزاه الله خيرا-

لبقي مصدر تلك الأقوال مجهولا، أقلها في بعض الجزئيات التي أريد بحثها، عدا تصريحه بقوله: «**هكذا نقلته من خط أهل بيته**»، وسيأتي بيان هذه العبارة بالتحقيق إن شاء الله تعالى.

***

وبالرجوع إلى كلام ابن المستوفي[1] (٥٦٤هـ،٦٣٧هـ) رأيت أن ابن المستوفي في كتابه «تاريخ أربل»، نقل ما نصه:

١) «**أورد** في **كتابه** ترجمة أحمد بن علي بن أحمد، أبي العباس بن الرفاعي الزاهد المشهور، وأنشد له من شعره: إذا جنّ ليلي هام قلبي بذكركم...»، الأبيات.

٢) «**وقال**: توفي ابن الرفاعي يوم الخميس ثاني عشر جمادى الأولى من سنة ثمان وسبعين وخمسمائة».

إذًا ابن خلكان ينقل عن ابن المستوفي، وهو من مصادره في هذه الترجمة، لكن هناك مصدر وسيط ينقل عنه ابن المستوفي، وقول ابن المستوفي: «**أورد في كتابه**....**وقال**:...»، يدفعنا للتساؤل: من هذا الذي أورد.... وقال؟ وما هو الكتاب المنقول عنه؟

---

(١) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» لابن خلكان، (٤/ ١٤٧، ١٥٢)، وقد أطال ابن خلكان في ترجمة ابن المستوفي وأثنى عليه وسمع منه في أول حياته قبل أن يخرج من أربل بعمر: (١٨) سنة، عام: (٦٢٦هـ) فتنقل بين حلب والقاهرة ودمشق، ولم يعد ابن خلكان إلى أربل بعدها ومات في دمشق.

ونص ابن المستوفي السابق ورد في ما طبع من «تاريخ أربل»، (١/ ٣٨٥).

أقول: إن ما أورده ابن المستوفي عن الإمام الرفاعي لم يأتِ في موضعه المعتاد؛ إذ لم يرد ذلك النقل في ترجمة الإمام الرفاعي، الذي لا ترجمة له أصلا عنده في ما طبع من «تاريخ أربل»، بل ورد ذلك النص بعينه في ضمن ما نقله ابن المستوفي في ترجمة: ابن الشعار الموصلي صاحب «قلائد الجمان»!!

وهذا الأمر من الغرائب، وسيأتي بيان السبب.

لكن ما نتخلَّص به الآن هو قول ابن المستوفي: «**أورد**...**وقال**»- يعني: ابن الشعار، «**في كتابه**»، يعني: كتاب ابن الشعار، المسمى: بـ«قلائد الجمان».

فإن عرفنا أن ابن المستوفي ترجم لابن الشعار (٥٩٥هـ، ٦٥٤هـ) في «تاريخ أربل» رغم صغر سنه وفقره وبساطة صنعته، وهي صنع الحبال للجمال، ونص ابن المستوفي أن ابن الشعار ورد أربل في محرم عام: (٦٢٥هـ)، وكان عمره: (٣٠) سنة، وذلك قبل خروج ابن خلكان من أربل بعام واحد، ولم يعد ابن خلكان إليها بعد ذلك حتى موته في دمشق.

وكان ابن الشعار في خدمة ابن المستوفي وساعده في تاريخه، ونقل عنه في كتبه، وكما يظهر أن ابن المستوفي أيضا نقل عن تلميذه ابن الشعار فيما بقي من كتابه «تاريخ أربل».

وأيضا فابن الشعار كان يسافر لكي يجمع مادته التاريخية، ومن بين الأماكن التي سافر إليها واسط، ورأى بعضا من آل الرفاعي هناك وترجم لهم.

وإنما أوردت هذه المعلومات لأنها تهمني فيما سيأتي، ومن أراد أن يرى ترجمة ابن الشعار فليراجعها في مظانها[1].

والخلاصة: أن مصدر معلومات ابن المستوفي في ما نقله عن الإمام الرفاعي هو ابن الشعار، والغالب أنها من كتابه: «قلائد الجمان»، ثم نقلها ابن خلكان عن ابن المستوفي، كما نصت عليه المخطوطة[2].

وبهذا تبين لنا أصل ذلك الكلام، إن شاء الله تعالى، وفي هذا بيان لمصدرين لابن خلكان في الترجمة.

***

---

(١) وانظر ترجمته في أول كتابه «قلائد الجمان»، وكلام المحقق عليه، فقد أوعب ما يتعلق بحياته وتكلم على كتابه، وهناك تجد مصادر الترجمة.

(٢) بل نص ابن خلكان في ترجمته لابن المستوفي فقال: «وجمع لإربل تاريخا في أربع مجلدات، وقد أحلت عليه في هذا الكتاب في مواضع عديدة»، ومن الغريب أن ابن خلكان في ترجمته لابن المستوفي يقول ما نصه: «فسيَّر له مثلوما -نوعا من النقود- على يد شخص كان في خدمته يقال له: الكمال ابن الشعار الموصلي صاحب التاريخ...إلخ»، وابن خلكان يتحدث هنا تحدث المتجاهل عن ابن الشعار وعن تاريخه «قلائد الجمان»! مع أنه كثيرا ما ينقل عن تاريخ ابن الشعار ويقول: «ذكر صاحبنا ابن الشعار الموصلي»، انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان، (٤/ ١٤٧).

المصدر الأول: ابن المستوفي و«تاريخ أربل»

الناظر في تاريخ ابن المستوفي (٥٦٤هـ،٦٣٧هـ)، وما بذله محققه الدكتور سامي بن سيد خماس الصقار فيه يرى جهدا فريدا منقطع النظير؛ لأن نسخة هذا التاريخ عبارة عن **مسوَّدة**، وقد أبان المحقق ذلك أتم بيان، وهي نسخة وحيدة طبعت على ما وجدت عليه في مجلدين.

وتراجمها تُظهِر أن المؤلف كان يزيد في مسودته بحسب ما يظهر له، ويشطب على بعض المواضع، ويترجم لعَلم واحد في موضعين، في أحدها يذكره حيا، وفي الآخر يذكره متوفيا، ولم يرتب تاريخه ترتيبا معلوما لا على أساس الترتيب الهجائي كالمعاجم، ولا على أساس الوفيات، إلى كثير من الأمارات التي تدل أن المؤلف لم يبيض ذلك الكتاب بعد، بل كان يكتب ما يتوفر له على نية التبييض، كما هي العادة فيمن عانى التأليف.

وبسبب فتنة التتر اضطر المؤلف إلى ترك بلده واعتصم بالقلعة، ثم استقر أخيرا في الموصل ومات فيها، ووقعت هذه النسخة بعد زمن في يد محمد رضا النجفي، وذكر عنه المحقق ما أبان عن ضحالة معرفته بما ترك من تعليقات على تلك المسودة مما دل على حاله، وكان في تلك المسودة انمحاء لبعض سطورها، وعدم ترتيب للأوراق، وكل هذا يدل على أنها مسودة المؤلف بما لا يدع مجالا للشك.

***

وقد يتساءل قارئ عن فائدة هذا الإيراد، وما يضير أن تكون المطبوعة عن مسودة ابن المستوفي، حتى لو لم يبيضها أصلا؟

فأقول: أوردت ما سبق لأمرين:

الأمر الأول: النقل عن مسودة «تاريخ أربل» لا يمثل حقيقة ما أراده المؤلف؛ لأنه كان في مرحلة جمع المعلومات لا تحقيقها، فلا يكون ما فيها من المعلومات دقيقا، ولا ينبغي نسبتها إليه على وجه الرضا منه لكل ما فيها، وإن لم نعدم منها فائدة ما باعتبار أن هذا هو المتوافر بين أيدينا، وإنما تكون موضع اعتبار لو أن المؤلف بيضها فيما بعد، وأنى ذلك والنسخة وحيدة، وفيها كل ما مرّ؟ أو أن يشهد لمضمونها مرجح آخر من مصدر مستقل، أقلُّها فيما نحن فيه من مسائل مختلف فيها.

الأمر الآخر: ابن خلكان نقل نفس الكلام في النص الثاني، ونسبة إلى ابن المستوفي، ووجدنا نقلَه بعينه في هذه المسودة من «تاريخ أربل»، (١/ ٣٨٥).

وهنا أمر يلفت النظر جدا: أليس من الغريب أن يكون ما ذكره ابن خلكان عن الإمام الرفاعي موجودا في: ترجمة ابن الشعار الموصلي التي ساقها ابن المستوفي، لا في ترجمة مستقلة للإمام الرفاعي عنده؟!

ومثل هذا لم نعتده في كتب التراجم، فما العلاقة بين ترجمة ابن الشعار والنص المنقول عن الإمام الرفاعي؟ وهو نص نافر لا ينتمي لسياقه في تلك الترجمة؛ فراجعه لتتأكد.

أقول: لعل ما يفسر سبب إيراد ابن المستوفي لذلك النص عن الإمام

الرفاعي، رغم أنه في ترجمة ابن الشعار، لأنه فائدة شعرية عزيزة عن إمام مشهور عنه الزهد، وقلما يكون من هو مثله معتادا قول الشعر، وقد رآها ابن المستوفي في كتاب ابن الشعار، فاهتبلها وكتبها في مسودته في ترجمته لابن الشعار؛ لينقلها إلى موضعها إذا ما ترجم للإمام الرفاعي، وذلك ليعرف صاحبَ النقلِ الأوَّلَ لهذا النص عن الرفاعي، فإذا بيض ابن المستوفي نسخته، وترجم للإمام الرفاعي، ذكر مصدرَ ذلك الشعر وناقلَه الأوَّلَ.

وهذا وجه معتبر فيما أظن ومقبول، يفسر هذه الزيادة عن الإمام الرفاعي في ترجمة رجل آخر، ويدل أيضا على أن النسخة مسودة يقينا.

على أن هنا ملاحظة أخرى: وهي أن ابن الشعار نفسه اطلع على ترجمته وزاد بخطه أمورا على حواشي مسودة «تاريخ أربل» في الترجمة التي كتبها ابن المستوفي عنه، فيكون ابن الشعار قد اطلع على المسودة بلا شك، وذكر فيها أشياء تتعلق بترجمته هو نبه عليها المحقق، لكن ابن الشعار لم يمس النص الذي نقله ابن خلكان عن ابن المستوفي بخصوص الإمام الرفاعي، سوى ملاحظة استشكلها المحقق، ولا يهم إيرادها لأنها لا تمس ما نحن فيه.

وابن خلكان في ترجمة ابن المستوفي ينص على أن «تاريخ أربل» في أربعة مجلدات وكان ينقل عنه، فهل وقف ابن خلكان عليها كلها، وهل هي مسودات أم بيضها مؤلفها؟

هذا ما لا يمكن الجواب عنه.

والخلاصـة: لا نقـاش مـع ابـن خلكـان فيمـا أورده مـن الـنص الثـاني أصالة باعتبار أنه ناقل فقط، ولا يتقوَّى ذلك بأنه عند ابن المستوفي؛ لأن الكتـاب مـسودة لم يحقـق مؤلفهـا مـا فيهـا، فبقـي الأمـر عنـد ابـن الـشعار، المنقول عنه ما سبق، فما حال ابن الشعار وما حال كتابه؟

المصدر الثاني: ابن الشعَّار الموصلي وكتابه: «قلائد الجمان»

كتاب ابن الشعَّار (٥٩٥هـ، ٦٥٤هـ) «قلائد الجمان» طبع أخيرا، وينقصه مجلدان ضائعان هما الثاني والثامن، وبمراجعته لم أجد ترجمة مستقلة للإمام الرفاعي، ولم أر ما نقله عنه ابن المستوفي، في ما ترجمه لابن الشعار في «تاريخ أربل»، ومن ثمة نقله ابن خلكان عن ابن المستوفي بنصه من مسودته، فهل كانت للإمام الرفاعي ترجمة عند ابن الشعار أم لا، وهل ضاعت فيما ضاع من ذينك المجلدين؟

الجواب عن هذا من علم الغيب، لا يجرؤ منصف على أن يقطع فيه بشيء، وإن كنت أميل إلى أن هناك ترجمة للرفاعي عند ابن الشعار، بحسب ما يظهر من مسودة «تاريخ أربل»، ولم أجدها بحسب المطبوع.

أقول: فليتق الله تعالى من اعتمد ترجمة ابن خلكان بكل ما فيها، فمصدره –فيما يظهر لنا– بين مسودة من كتاب لم يبيض، ولم يرد فيها إلا ذكر أبيات للإمام الرفاعي عرضا في ترجمة رجل آخر، هو ابن الشعار الذي يعتبر المصدر الأول لنقل ابن المستوفي، وبالرجوع إلى كتاب ابن الشعار لم نجد ترجمة للإمام الرفاعي، ويحتمل أنها ضاعت.

فكيف يطيب للبعض أن يقدح في علَم تواترت أخبار كل من أرخه من القدماء أنه من الصالحين، وأن له المكانة العليا، وقد تواتر هذا عنه على مر الزمن، فما ينكره إلا من غفل عن الحق، أو فيه لوثة من جهل، والله الهادي.

وقد يقول قائل: وما يدريك لعل بقية ما أورده ابن خلكان يكون من نفس المصدر الذي لم تصلنا كل أصوله، وربما وقف على ما لم نقف عليه، فما كان أحوجك إلى إنصافه، وهو مؤرخ معتمد نقل عنه كل من جاء بعده؟

أقول: لا ينكر ذلك، وهو أمر محتمل، وليس في ترجمة ابن خلكان ما يستشكل حتى نتحامل عليه، سوى تلك المسائل الثلاثة التي أوردها، والتي يخالفها ما هو أقوى منها، وثبت خلافها عند غيره من العلماء ممن لا يقل عنه مكانة ولا ثقة، كما سيأتي.

وأنا في المقام الأول أردت أن أبين للمحتجين بكل ما كتبه ابن خلكان عن الإمام الرفاعي -وكأنه قرآن منزل- دون تحقيق من أن مصدره في ترجمة الإمام الرفاعي هو تاريخ ابن المستوفي، وهو في نقله عن ابن المستوفي أورد نصه بما يتفق ومسودة الكتاب، وهل تصلح مسودة للاحتجاج بكل ما فيها؟

ومع ذلك فلنسلِّم أن ابن خلكان وقف على «تاريخ أربل» وقد بيضه مؤلفه -وهذا لا أحد يستطيع إثباته يقينا- أفليس من الإنصاف أن يبين ابن خلكان:

أن هذا الذي ذكره هو كلام أورده ابن المستوفي عن غيره؟

وأن هذا النقل ورد في سياق ترجمة علم آخر هو ابن الشعار؟

وأن هذا النص الوارد -كما ثبت لدينا- هو من مسودة المؤلف، وقد جاء عرضا؛ لأنه لم يثبت لدينا يقينا أن ابن المستوفي أو ابن الشعار أفردا

ترجمة للإمام الرفاعي؟

ومن المعلوم لدى شداة العلم أن المسائل التي تُبحَثُ في غير أبوابها تبحث بشكل عرضي ولا يكون الكلام عليها محققا، بل المعتبر بحث كل شيء في بابه، وهذا يعلمه من مارس أسلوب القدماء، وأيضا لم يثبت لنا أن لـ«تاريخ أربل» مبيضة حتى نتحقق من ارتضاء المؤلف لما جاء فيها.

على أني هنا لم أرد إلا التمهيد للمسائل الآتية، ومقصدي الأول أن ترى حال تلك المصادر التي نقل عنها ابن خلكان، وعلى من يريد أن يتبنى كل قوله أن يثبت غير الذي أثبتناه، وأن نسخة «تاريخ أربل» التي نقل عنها ابن خلكان مبيضة لا مسودة، ثم ليقف على ما نصَّه ابن الشعار في ترجمة الإمام الرفاعي -إن وجدها في الجزأين المفقودين من كتابه- وحينئذ يجادل فيما يريد الدفاع عنه، من مصادر ابن خلكان لا من نقله هو الذي عمَّى عليه بـ: «قيل»، «وعلى ما يقال»، مما يعتبر إغفالا أو تجاهلا لمصدر الخبر.

أما وأن المخالف لنا لم يصل إلى ما وصلنا إليه من حال المصدرين السابقين، فليتق الله في الإمام الرفاعي الذي تواتر عنه الخبر بصلاحه وحسن حاله، وسلَّم له أهل العلم فضلا عن غيرهم، وأقل ما يقال: إنهم عرفوا له مقامه، ومدحوا حاله وسلوكه، ولم ينل أحد منه في شيء، كما تجاسر على ذلك بعض البُله والحمقى، بعبارات ابن خلكان التي لا تدل على ما توهموه، كما سيأتي إثباته.

وهنا لا بد أن أفرق بين الإمام الرفاعي رحمه الله تعالى، وبين ممارسات

بعض الأتباع التي وقعوا فيها مما خالفوا فيها الشرع، فهذا من تصرُّف الأتباع، ولا شأن للإمام الرفاعي بذلك من قريب ولا بعيد.

على أني إلى الآن لم أجد حجة لمن استدل بقول ابن خلكان -رحمه الله تعالى- على إحدى المسائل الثلاثة التي سبق وأشرت إليها في أول البحث؛ لأن ابن خلكان كما سيظهر لك إما أنه كان مخطئا في بعض تلك المسائل، أو أنه لم يحقق الأمر بدقة، كما أوردته لك في هذا التمهيد عن حال مصادر ترجمته للإمام الرفاعي.

***

المصدر الثالث: خط لشخص من البيت الرفاعي

وهذا هو المصدر الثالث الذي ذكره ابن خلكان وعمَّى عليه -كما عودنا في هذه الترجمة- فقال: «**والرفاعي** -بكسر الراء وفتح الفاء وبعد الألف عين مهملة- **هذه النسبة إلى رجل من العرب يقال له: رفاعة، هكذا نقلته من خط أهل بيته**».

أقول: في هذا النص ثلاثة أمور:

الأمر الأول: وهو المهم هنا ويتعلق ببقية مصادر الترجمة: فابن خلكان ينقل من خط شخص من بيت الرفاعي.

والأمر الثاني: ما ذكره من تفسير لكلمة: الرفاعي، وأنه نسبة إلى رجل يقال له: رفاعة.

والأمر الثالث: أن الرفاعي من العرب.

***

الأمر الأول:

في قول ابن خلكان: «**هكذا نقلته من خط أهل بيته**»، بيان لمصدر ثالث نقل عنه.

وبداية فهذا المصدر المجهول، يضاف إلى ما نقله ابن خلكان عن ابن المستوفي، وبينت أن ابن المستوفي نقل عن ابن الشعار، وبذلك ظهر لنا أن ابن خلكان كان لديه في ترجمة الإمام الرفاعي ثلاثة مصادر:

١) ابن المستوفي في مسودة «تاريخ أربل»، (وقد بيت أمره).

٢) ابن الشعار في «عقود الجمان»، (وقد بينت أمره، وأنه هو أصل النقل).

٣) خط لأحد آل بيت الرفاعي، (مصدر مجهول العين والحال).

ولا بد أن أنبه قبل كل شيء، أن ذكر ابن خلكان لهذا المصدر الثالث والتعمية عليه، يجعل صاحبه مجهول العين والحال مما يعتبر توهينا في النقل، أو توقفا عن قبوله حتى يثبت في مصدر مستقل، فكيف إذا ثبت عندنا ما هو أوثق منه في خصوص المسائل المختلف فيها مع ابن خلكان؟

والعارفون من علماء الجرح والتعديل لا يعتبرون الأخبار إن جُهِلَ حال ناقليها، والخط يقوم مقام الرواي كما هو معمول به بين كل الخلق اليوم، ومعلوم بداهة ويسمى قديما بالوِجادة، وفيها تفصيل بين القبول والرد، وعلى أي حال ما يدرينا بحال هذا الوسيط المجهول الذي نقل ذلك الخبر؟

ثم هل اعتمد ابن خلكان في نقله عن هذا المصدر المجهول غير هذه الجزئية، التي لا نخالفه فيها والمتعلقة بتفسير معنى كلمة الرفاعي، وأنها لقب لرجل، أم أنه نقل غيرها في ضمن الترجمة؟

هذا يحتاج إلى جواب من المعترضين، ولا ينفكون عنه في موضع الاحتجاج بنصوص ابن خلكان أبدا، بل نحن نلزمهم بالتمييز بين جزئيات الترجمة وبين مصادرها.

أقول: الظاهر من نص ابن خلكان:

•أن نقله عن مصدره المجهول لتفسير لفظة: "الرفاعي" فقط؛ وهذا أمر قطعي لا نشك فيه.

•أما بقية النصوص التي جاءت في الترجمة فلا يمكن الجزم بمصدرها يقينا؛ لأنا بينا أن ما نقله عن ابن المستوفي هو قطعة شعرية، وتحديد تاريخ وفاة الإمام الرفاعي، ونسبه ابن المستوفي إلى ابن الشعار، كما سبق وبينت، ولا نخالفه في هذا أيضا.

***

فمن يرد أن يحتج هنا ببقية المسائل الثلاثة التي نخالف فيها ابن خلكان، عليه مهمتان:

الأولى: أن يثبت أن تلك المسائل الثلاثة التي قدمت الحديث عنها ثابتة في كتاب ابن المستوفي أو في كتاب ابن الشعار، وهذا ما لم نجده نحن، فمن زعم أنها من كتابيهما فعليه بالنص، فإن عجز فلا يحيلنا إلى غيب؛ لأن هذا مجازفة لا يرتكبها العقلاء.

والثانية: إن سلمنا أن ابن خلكان نقل بقية المسائل التي نخالفه فيها من هذا المصدر المجهول العين والحال، فعلى المحتج بقوله أن يبين حال هذا المصدر، وإلا فلا يخرج كلامه عن أنه يسند الخبر إلى مصدر ابن خلكان المجهول، ومن المعلوم بداهة أن الأخبار عن المجاهيل غير معتبرة ولا يرفع إليها أحد رأسه.

وهذا الكلام السابق حجة نصكُّ وجه القائل بها على خلافنا.

ومن اقتصر على هذا المصدر المجهول في الجزئية التي ذكرها –كما هو ظاهر قول ابن خلكان– فيما يتعلق بتفسير معنى كلمة الرفاعي فهذا لا نخالفه فيه، وسيأتي بيان ذلك في الأمر الثاني، والله الموفق.

الأمر الثاني:

كما قدمت فنحن لا نخالف ابن خلكان فيما قال من حيث المبدأ في تفسير كلمة الرفاعي؛ لأنه أحد تفسيرين قال به أغلب محققي الرفاعيين فيما كتبوا.

والثابت عند كل من بحث في هذا الباب على اختلاف المصادر مشرقية أو مغربية، لا ينازع أن كلمة الرفاعي أو ابن الرفاعي ثابتة قطعا، والخلاف في تعيين مسمى هذه اللفظة، وذلك لا يلغي ثبوتها.

وهل الرفاعي لقب لأحمد سراهنك الرفاعي بن الحسين من ذرية إبراهيم العسكري بن موسى الثاني، والنسبة تعود إلى مدينة جُدة رفاعة كما حققه الدكتور الزرعيني، أم هو لقب لشخص اسمه الحسن كما هو مشهور الخط المشرقي، ولقبه رفاعة؟

على أن الشعراني رحمه الله تعالى افترع قولا خالف المتفق عليه ممن قبله، وقال: **نسبته إلى قبيلة رفاعة**، وهذا ذهول أو سبق قلم، سنورده ونناقشه فيه.

والمتيقن: أن الكل يقطع بوجود لفظ: الرفاعي، وتعدد الرؤى في محاولة الكشف عن أول من لقب به لا يعكر على أصل ثبوته، فأيا ما كان الأول الملقب بالرفاعي؛ فأوليته لا تلغي حمل أحد من ذويه لنفس اللقب من بعده، واشتهار أحدهم به لا يعارض حمل الأقدم له أصلا، وإن كان كلامي هذا قد يعترضه بعض الناس؛ لأنه محاولة مني لتقريب الأمر فقط، لكني قلته من أجل تقرير الثابت من أصل اللقب، وأما فروع

الاختلاف ففيها كلام آخر.

وفي الحقيقة: إذا لزم الترجيح فأنا أميل إلى تحقيق الدكتور الزرعيني، لأنه حرر الأمر بدقة، ويبقى هذا اختياري الخاص للعمود النسبي الرفاعي إلى الآن، ولا ألزم أحدا بما اخترته، ولن أطيل هنا فمن شاء الوقوف على التفصيل فليرجع إلى ما كتبه الدكتور الزرعيني في كتابه «التحقيق الرفاعي» أو «مختصر التحقيق الرفاعي»، وليتأمل الردود عليه فهي لا تزيدك إلا يقينا بترجيح ما كتبه الدكتور الزرعيني، واعتلال تلك الردود، والله الموفق.

***

(ثانيا: الرفاعي من العرب أم من الغرب؟)

هـذا هـو **الأمـر الثالـث** مـن الأمـور الـتي مـرت قبـل قليـل في بحـث المـصادر، وورد في الـنص الثالـث الـذي سقته أول البحـث مـن كـلام ابـن خلكـان، **وهـو المـسألة الثانيـة** من المسائل التي نخالف فيها من تبع ابن خلكان بغير فهم، لأن ابن خلكان لا ذنب له فيما فهموه.

وهذه اللفظة تصحفت في المطبوع من كتابه فنقلت من «الغرب» إلى «العرب»، فظن المخالفون أنها كذلك في أصل كلام ابن خلكـان؛ ولهـذا فإنه بريء من تحميله هذا التصحيف، إنما الجريرة على من ظنها طعنا وراح يحتج بها؛ ليجعلها وليجة للطعن في النسب الرفاعي.

وهـذه المـسألة تعـرض لهـا الـسيد الـسبسبي والـدكتور أيمـن سـحلول في كتابهـما: «النـسب الرفـاعي في مخطوطـات التـذكرة في الأنـساب المطهـرة، والأصيلي في أنساب الطالبيين، والشجرة الشريفة المباركة العلوية الفاطمية الحسينية»، فكان لهما السبق في التنبيه عليها، فجزاهما الله خيرا، وسأكتب عليها ما يظهر لي، فأقول وبالله التوفيق:

أولا: أهمية تحقيق هذه المسألة:

إن الـتصحيف في قـول ابـن خلكـان: «مـن العـرب» تـضخم في أذهـان الجهلة؛ فظنوها حجة للطعن في نسب الإمام الرفاعي رحمه الله تعالى، **مع أن ابـن خلكـان لـم يتنـاول نـسب الإمـام الرفـاعي بنفـي ولا إثبـات كمـن ظن الواهمون.**

وقد جعل الطاعنون التصحيف في قوله: «من العرب»، دليلا على أن الرفاعي ليس من آل البيت، وعليه فهذه اللفظة صارت حجة لهم، فإن بينا حالها سقط ما أرادوا، وعادوا بخيبة لا يلوون على شيء، ولم يقدروا أن يستدلوا بهذا التصحيف في طعنهم.

***

ثانيا: ثبوت كلمة «الغرب» في مخطوطات «وفيات الأعيان»:

هناك تصريح في بعض مخطوطات «وفيات الأعيان» بأن من لقب بالرفاعي من أجداد الإمام أحمد من الغرب، فقال: «هذه النسبة إلى رجل من **الغرب**»، وستأتي مصورة المخطوطة كما أوردها السيد السبسبي، وأما في المطبوع فتصحفت الكلمة، ويرجح أنها مصحفة ما سيأتي.

ثالثا:الأغلب الأعم من المؤرخين ينص على أن الرفاعي مغربي:

ويرجح مغربية الإمام الرفاعي أمور:

١) المشهور في التراث الرفاعي أن أجداد الإمام أحمد جاؤوا من الغرب الإسلامي، ولم يخالف مصدر واحد مشهور هذه النسبة.

٢) تصافقت كلمة المؤرخين ممن لم يغتر بهذا التصحيف الواقع في بعض نسخ ابن خلكان على أن الإمام الرفاعي أصله مغربي، وهم في الأغلب الأعم نقلوا عن ابن خلكان في ترجماتهم للإمام الرفاعي، كما يظهر بالمقارنة بين نصوصهم ونصوصه، فيكون ما قيدوه تصحيحا بأن أصل اللفظة: «من الغرب» لا «من العرب».

والذين نصوا على مغربيته هم:

١) **الذهبي**:

قال: «الزاهد الكبير سلطان العارفين في زمانه أبو العباس الرفاعي **المغربي** رضي الله عنه»، «تاريخ الإسلام»: (ت: ٢٦٦)، (/٢٤٨).

وقال: «الرفاعي **المغربي** ثم البطائحي، قدم أبوه من **المغرب**»، «سير أعلام النبلاء» (ت:٢٨)، (٧٧/٢١).

٢) **ابن الوردي**:

قال: «قال ابن خلكان كان الشيخ فقيها شافعيا أصله من **المغرب**»، «تاريخ ابن الوردي»: (٢/ ٩٢).

٣) **التاج السبكي**:

قال: «أبو العباس ابن أبي الحسن بن الرفاعي **المغربي**»، (ت: ٥٧٨) «طبقات الشافعية الكبرى»، (٢٣/٦).

وقال: في مخطوط: «طبقات الشافعية الوسطى» بأنه: «ابن الرفاعي **المغربي**».

وكذلك نص على مغربيته في مخطوط: «طبقات الشافعية الصغرى»، الشيخ ماجد ١٧٧، ١٨٢

٤) **الصفدي**:

قال: «أبو العباس الرفاعي **المغربي**»، «الوافي بالوفيات»، (ت: ٣١٧٧)، (٢١٩/٧).

٥) **ابن كثير**:

قال: «أبو العباس الرفاعي البطائحي **المغربي** أصلا، قدم أبوه من

المغرب»، «طبقات الشافعية» (ت: ٦٧٨)، (١/٦٣٠).

٦) **الإسنوي:**

قال: «ابن رفاعة **المغربي**... قدم أبوه من **المغرب**»، «طبقات الشافعية» (ت: ٥٤٤)، (١/ ٢٩٠).

٧) **الأشرف الغساني:**

قال: «الرفاعي **المغربي** العراقي البطائحي»، «العسجد المسبوك»، (ص١٧٨).

٨) **ابن ناصر الدين الدمشقي:**

قال: «الشيخ أبو العباس... بن رفاعة **المغربي** ابن الرفاعي قدم أبوه من بلاد **الغرب**»، «توضيح المشتبه»: (٤/ ٢١٣).

٩) **ابن قاضي شُهبة:**

قال: «أبو العباس البطائحي **المغربي** الأصل»، «طبقات الشافعية»، (ت: ٣٠٣)، (٢/ ١).

١٠) **ابن الملقن:**

قال: «أبو العباس الرفاعي البطائحي **المغربي** أصلا»، «العقد المذهب» (ت: ١٢١٣)، (ص:٣١٨).

وقال: «أصله من **المغرب** وسكن البطائح»، «والرفاعي نسبة إلى رجل يقال له رفاعة من **المغرب**»، «طبقات الأولياء»، (ص:٩٤).

١١) **المناوي:**

قال: «أبو العباس **المغربي**»، «الكواكب الدرية»، (ت: ٤١٠)،

(٢/ ٢١٨).

١٢) **ابن العماد**:

نقل عن ابن قاضي شهبة قوله: «وهو **مغربي** الأصل»، ولم يعلق عليه بشيء مما يدل على أنه ارتضاه، «شذرات الذهب»، (٥/ ٤٢٧).

١٣) **الطيب بامخرمة**:

قال: «أصله من **الغرب-بالغين المعجمة-** ونزل أبوه البطائح بالعراق»، «قلادة النحر» (ت: ٢٥٥٩)، (٤/ ٢٨١).

أقول: ونقل في آخر الترجمة قول ابن خلكان عن اليافعي في: أن الرفاعي من العرب، ولم يعلق عليه بشيء، ولكنه نص في أول الترجمة على ضبط الكلمة بالغين لا بالعين مما يبين أنه يصحح مغربية الإمام الرفاعي، وهذا يعكر على ذلك النقل عن اليافعي عن ابن خلكان؛ لأن المقدم مقدم.

١٤) **التادفي**:

قال: «**المغربي** الأصل البطائحي المولد والدار»، «قلائد الجوهر»، (ص٣١٢).

١٥) **اليونيني**:

قال: «أصله من **الغرب**»، «ذيل مرآة الجنان»، (ص٨٢٤).

١٦) **الزبيدي**:

قال: «والقطب أبو العباس أحمد.... الرفاعي **المغربي** الحسيني، كذا نسبه ابن عراق». «تاج العروس»، مادة: (ر ف ع)، (٢١/ ١١٢).

١٧) **الشبلنجي**:

قال: «أبو العباس **المغربي** الرفاعي»، «نور الأبصار»، (ص٣٥٠).

فهـذا واحـد وعـشرون مـصدرا لـسبعة عـشر عالمـا، علـى مختلـف الاختصاصات العلمية وامتداد الأزمنة، ينصون على مغربية الإمام الرفاعي.

***

رابعا: خطوة في سبيل الإتمام:

بقـي علينـا معالجـة مـا ورد علـى خـلاف ذلـك عنـد ابـن كثـير والعيـني واليافعي، وهم الأقل عددا بالنسبة إلى من سبق من العلماء الذين أوردت أقوالهم، فأقول وبالله تعالى التوفيق:

•**قـال ابـن كثيـر**: «كـان أصـله مـن العرب، وقـد ذكرتـه في: طبقـات الشافعية»، «البداية والنهاية»، (١٦/ ٥٩٩).

أقـول: أرجعنـا ابـن كثـير إلى نـصه في: «طبقـات الـشافعية»، وهنـاك تـصريح لا يلتبس حيـث قـال: «أبـو العبـاس الرفـاعي البطـائحي **المغربـي** أصلا قدم أبوه من **المغرب**»، فقوله: «المغربي»، وقوله: «قدم أبوه من المغرب»، لا يبقي أي احتمال في أن ابن كثير ينكر مغربيته، ويدل أصالة على أنه لم يرد أنه من العرب كما تصحف عند ابن خلكان في المطبوع، وذلك بنص «طبقات الشافعية» لابن كثير، ويدل أيضا أنها أقدم تصنيفا من «البداية والنهاية»، وقد أرجعنا إليها، ونصه فيها يؤيد ما ذهبنا إليه، فلا يعتد بهذا التصحيف أو السهو في: «البداية والنهاية».

•قـال **العينـي** متابعـا ابـن خلكـان على التـصحيف فقـال: «قـال ابـن

خلكان: أصله من العرب، وسكن البطائح»، «عقد الجمان»، (١/ ٣٢٦).

•وأيضا تابع **اليافعي** ابن خلكان على ذلك التصحيف، «مرآة الجنان»، (٣/ ٣١١).

وهما مجرد ناقلين، لا نأمن عليهما أن يكون قد وقعت لهما نسخة مصحفة من تاريخ ابن خلكان فنقلاها كما رأياها، فكان ماذا؟

والعبرة بتصحيح تصحيف بعض نسخ ابن خلكان؛ فينتهي ذلك اللغط كله، وأيضا فعند الاختلاف نميل إلى الجمع، فإن لم يمكن فالترجيح، والترجيح يكون بالأقدم والأوثق والأكثر عددا، وهنا من قال بمغربية الإمام الرفاعي أقدم زمنا في الغالب وأكثر عددا ولا قدح في موثوقيتهم كما لا يخفى، فانتفى التصحيف من أصله، والحمد لله رب العالمين.

***

خامسا: الشعراني وابتداع القول بأن رفاعة نسبة إلى قبيلة من العرب:

•قال الشعراني: «منسوب إلى بني رفاعة قبيلة من العرب»، «الطبقات الكبرى»: (ت: ٢٦٣)، (ص٢٠٧).

وقال أيضًا: «منسوب إلى بني رفاعة قبيلة من العرب»، «الطبقات الوسطى»، (ت: ٢٤٥)، (١/ ٤٣٢).

أقول: الشعراني أول من قال بذلك، ولا أعلم أحدا سبقه إليه، فإن كان من تصرفه وفهمه فنحن لا نوافقه عليه، لأنه خالف كل من قبله،

ومـن هـم أكثـر عـددا، وأوثـق نقـلا، وأقـرب زمنـا، وهـذه الزيـادة ليـست توضيحا بقدر ما هي تأصيلا للتصحيف ومحاولة تفسيره بما يتنافى مع أصل الكلمة، وأن الرفاعي: مغربي، وهذا لقطع مادة الجهلة ممن يقول إن رفاعة من قبيلة جهينة.

وإيرادنـا لقـول الـشعراني وبيـان أنـه شـذوذ ومخالفـة لكـل مـن سبقه مـن القائلين بأن أصل الكلمة: «**لرجل** من المغرب»، أو: «**لرجل** من العرب»، فـزاد هـو أن رفاعـة اسـم **قبيلـة** مـن العـرب، وجـاء الجهلـة وجعلوهـا قبيلـة جهينة**!!**

فمـن يـرد أن يقـوي قولـه فعليـه بنص أقـدم منه، وأن يجيـب عـن كـلام المـؤرخين الـذين قـدمنا النقـل عـنهم، وهـل يُظـنُّ أن كـل أولئـك وقعـوا في الخطأ، لا أظن عاقلا يقول بذلك.

والخلاصة: أن الكثرة من العلماء قالوا بأن الإمام الرفاعي مغربي، وأن ما ورد عند ابن خلكان وتبعه عليه العيني واليافعي ما هو إلا تصحيف في بعض النسخ، وأن هذا يخالف المشهور والأكثر والأوثق والأقدم، ومن فهـم مـن ذلـك التصحيف نفـي حسينية الرفـاعي فقـد جهـل، ويجيـب أن يجيـب عـن كـل مـا أوردنـاه، أو يـستحي مـن محاولـة الاستغفال، وإيقـاع النـاس في فهمه السقيم، والحمد لله رب العالمين.

***

(ثالثا: خطأ ابن خلكان في نفي العقب الرفاعي)

وهذا مبحث نشرته قديما، وسأعيده هنا بنوع من التهذيب والتنقيح والزيادة؛ ليكون البحث في ترجمة ابن خلكان للإمام الرفاعي تاما جامعا لكل أطرافها إن شاء الله تعالى، وهو مبحث في إثبات العقب الرفاعي، بعنوان:

«ضاقَتْ عِبارةُ ابنِ خِلِّكانَ فَتَوَهَّمَتْ عليهِ النَّقَلةُ»

ومن شاء أن يعتبره مبحثا مستقلا فله ذلك، وقد طبعه الشيخ ماجد البياتي –حفظه الله تعالى– في كتابه الجامع: «الإمام أحمد الرفاعي سيرته وأخباره»، (٢/٤٤١– ٤٥٢)، ثم طبعته كملحق في آخر تحقيقي لـ«مناقب ابن الرفاعي» لابن الهمامي، والنسخة الصحيحة من: «ترياق المحبين» لتقي الدين الواسطي، وصدر عن دار الرياحين في بيروت.

***

أقول: إن كان ابن خلكان في مسائله الثلاث: بين ناقل عن مصادر بينت حالها وقيمتها، أو تصحفت بعض نسخ كتابه فاهتبل المعترضون ذلك التصحيف وعدوه حجة، ولا حجة لهم فيه، وأما هنا فسأبين أن ابن خلكان في نفي العقب الرفاعي: إما مخطئ أو متوهَّم عليه.

والله الموفق لأقوم سبيل.

***

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

هذا بحث تقصّيتُ فيه قضية أرى أن تحقيقها مهم جدا لما انبنى عليها من نتائج خطيرة، وذلك أن المؤرخ العلامة ابن خلِّكان (٦٠٨هـ-٦٨١هـ)، ذكر في كتابه «وَفَيَات الأعيان» في ترجمة الإمام أحمد الرفاعي - رحمه الله تعالى- أنه مات بغير ذرية، وتابعه معظم المؤرخين، وخالفهم في ذلك مؤرّخو الرفاعية؛ فأثبتوا ذرية للإمام أحمد الرفاعي.

وقد يبدو لأول وهلة أن البحث عن ذرية الإمام الرفاعي غيرَ ذي بالٍ، ولكن الحقيقة أن الخلاف فيها أورث مشكلة كبيرة جدا، لأنه سرى إلى كتب التاريخ والأنساب والتراجم؛ فمثلا الأستاذ خير الدين الزركلي –رحمه الله تعالى- نسب بعض الشخصيات التي ترجمها في كتابه «الأعلام» إلى الإمام أحمد الرفاعي، فجاء من استدرك عليه ونفى ذلك وأنكر وجود تلك الشخصيات أصلاً، بناء على قول ابن خلكان، ثم كثرت الردود حول هذا الموضوع، وعاد الخلاف القديم ليظهر من جديد، لكن بروح تملؤها العدائية، وكانت معظم تلك الردود تتسم بالتوتر والارتجال والطعن في الأنساب والعقائد مما أبعدها عن روح البحث العلمي، والغريب أن معظم من كتب كان مقلداً لابن خلكان أو لمن تبعه، ولا يدري أصحَّ قوله أم لا؟

ومما زاد أهمية البحث أن أُسَراً كثيرة في العصور الفائتة وفي هذا العصر تنسب نفسها إلى الإمام الرفاعي، فوُوجِهَتْ بقول ابن خلّكان أو من

تبعه، فصارت أنسابها المتوارثة موضع شك، ونُظِرَ إليها على أنها أسرٌ دَعيَّةٌ لا صلة لها بما تزعم، مع أن في تلك الأسر شخصيات كبيرة وأعلاما معروفين بين أمير خطير ووزير شهير وعالم فاضل وولي صالح.

وتظهر فضيلة هذا البحث –فيما يبدو لي– في ثلاثة أمور:

أعظمها: رفع الخلاف في هذه القضية التي ما زال الناس متنازعين فيها.

وثانيها: تصحيح ما تسرّب من أخطاء مثل نفي شخصيات حقيقية من كتب التاريخ والتراجم والأنساب، وما تبعها حديثا من الاستدراكات والردود التي حملت تلك الأخطاء ونشرتها بين الناس.

وثالثها: أدلة جديدة لم يسبقني أحد –بفضل الله تعالى– إليها، وأظن أن فيها مقنع لمن أنصف.

على أن باب الأخذ والرد مفتوح؛ لأن الإنسان يَكملُ بغيره، وهذا ما لا ينكره ذو لبّ.

قال ابن خلكان –في ترجمة الإمام أحمد الرفاعي–: «... ولم يكن له عقب، وإنما العقب لأخيه، وأولاده يتوارثون المشيخة والولاية على تلك الناحية إلى الآن، وأمورهم مشهورة مستفيضة، فلا حاجة إلى الإطالة فيها»[1]، وذكر بقية ترجمته مما لا حاجة لنا به.

أقول: كلُّ القدماء والْمُحْدَثينَ الذين ينفون ذرية الإمام الرفاعي،

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان: (١/ ١٧١، ١٧٢) ترجمة رقم: (٧٠)، بتحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت.

مقلدون لابن خلكان، لأنه الناقل الأوّل –فيما أعلم– لتلك المعلومة، ودرج على النقل عنه من جاء بعده؛ فإبطال قوله يغنينا عن الردِّ عمن دونه، فهو الذي علمهم تلك الكلمة، وعنه استطارت في كتب التاريخ وصار المحتج بها ينقل أقوال كثير من المؤرخين، وما درى أن السِّنْخَ واحد، فإن بطل بطلت فروعه.

لكن هل مراد ابن خلكان من قوله في الإمام الرفاعي (لم يعقب): أنه مات بلا ذرية من ذكور وإناث؟ وعليه فمصطلح (لم يعقب) هو نفسه مصطلح النسّابة في قولهم: (فلان منقطع).

أم أن مراده: أنه مات ولم يترك من الأبناء ذكوراً بل ترك إناثاً فقط؟ وعليه فمصطلح (لم يعقب) هو نفسه مصطلح النسّابة في قولهم: (فلان مئنات).

وإنما ناسب جعْلُ الرجل المئنات غيرَ معقبٍ؛ أن بناته إذا تزوجن كان أبناؤهنّ تبعاً لآبائهم في النسب، فكأنّ الرجل المئنات في حكم من لم يولد له؛ لأنه قد طُوِيَ ذكره لانعدام من يحمل اسمه من أبنائه الذكور، ولهذا كانت قريش تعيّر النبي ﷺ بأنه –حاشاه– أبتر؛ فقد أورد الإمام ابن جرير الطبري –رحمه الله تعالى– عند تفسير قوله تعالى: (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ) عدةَ روايات أقربها لما نحن بصدد بيانه: ما أسنده عن ابن زيد، في قوله: (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ) «قال: الرجل يقول: إنما محمد أبتر، ليس له كما ترون عقب»[1].

(١) وقد ذكر ابن جرير الطبري اختلاف أهل التأويل في المعنيّ بالأبتر، فانظرها

ونحن نعلم أن النبي ﷺ كان له أولاد ماتوا في حياته ولم يعقبوا، وكانت له بنات وفيهن العقب، وهذا كشأن الإمام أحمد الرفاعي كما ستعرف.

والعرب ترى أن أبناء البنات ليسوا أبناء لهم؛ لذا يقول شاعرهم:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتُنا   بنوهُنّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

فإذا كان هذا المعنى الذي أوردناه معنى لغوياً معتبراً، فقد فهمت قريش: أن الرجل المئناث، الذي لم يكن له ولد ذَكَرٌ، أو كان له ولد ذكر ومات دون أن يعقب، مآله أنه أبتر لا عقب له، وهذا المعنى اللغوي يتأيّد مع المعنى الاصطلاحي الذي سنبينه إن شاء الله تعالى.

والمتبادر أن قول ابن خلكان في الإمام أحمد الرفاعي: (لم يعقب) أنه لم يترك ذرية قطّ لا من الذكور ولا من الإناث، وهذا ما يبدو من نصوص المؤرخين بدءاً بابن خلكان الناقل الأول لتلك الكلمة انتهاء بمن تبعه على قوله كالذهبي والتاج السبكي وابن طولون وغيرهم، حيث فهِموا من قوله ما اصطلح عليه النسابة في قولهم: (فلان منقطع) أي: لا ذرية له.

مع أنّ نصوص مؤرخي الرفاعية في الكتب المخطوطة الصحيحة تُجمِع على أن الإمام أحمد الرفاعي تزوج خديجة، وبعد موتها تزوج أختها رابعة، وهما بنتا خاله الشيخ أبي بكر بن يحيى النجّاري، وأن له ذرية منهما.

وعلى التحقيق الذي في كتابَي: «إقالة المتعثر»، و«سراج الدين

في تفسيره: «جامع البيان في تأويل القرآن»: (٢٤ / ٦٥٦ وما بعد)، تحقيق: العلامة أحمد محمد شاكر، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

المخزومي سيرة قلقة لقاض طموح»، يكون تفصيل ذريته منهما كالآتي:

١ – فزوجته خديجة لها ابنتان:

أ – **فاطمة**: تزوجها علي بن عثمان الرفاعي، (توفي: ٥٨١هـ، أو: ٥٨٤هـ)، وأولدها:

إبراهيم (الأعزب) فقط، (توفي: ٥٩٨هـ، أو: ٦١٠هـ)، قيل: وأولدها أحمد (نجم الدين)، وتوفي: ٦٤٨ هـ، أو: ٦٤٥ هـ) والراجح: أنه ابن لنفيسة القاسمية، الزوجة الثانية لعلي بن عثمان.

ب – **زينب**: تزوجها عبد الرحيم بن عثمان الرفاعي، (وتوفي: ٥٩٣هـ، أو: ٦٠٤هـ)، وأولدها:

١) أبو القاسم (توفي قبل أبيه عبد الرحيم)، ولم أجد تفصيلا عنه في الكتب الصحيحة.

٢) ومحمد (شمس الدين= رمانة القبان)، وتوفي: (٦٠٧هـ، أو: ٦١٩هـ).

٣) وعبد الرحمن (عز الدين أبو القاسم)، (وتوفي: ٦٢١هـ)، وليس هو الصياد يقينا.

٤) وعلي (أبا الحسن، قطب الدين=وشهَّروه بعبد المحسن)، وتوفي: (٦٢٤هـ، أو: ٦٣٦هـ)، وزوجتاه: (مريم بنت الشيخ سمح، ومريم بنت عبد الجبار المؤذن).

٥) ومحمد (أبا الحسن)، زوجته: فاطمة بنت عمه علي بن عثمان، وأمها نفيسة القاسمية.

وبمعرفة زوجات أبوَي الحسن: علي ومحمد نميز بينهما، فلا يلتبسان.

٦) وأحمد، قيل: هو (عز الدين، وشهَّروه بالصياد، وجعلوه من وفيات: ٦٧٠هـ).

٧) وعائشة: (سموها لإبراهيم الأعزب ليتزوجها، فتوفيت قبل ذلك، وبقي ولم يتزوج).

٨) وفاطمة: (حجت وتوفيت في الحرم ودفنت هناك).

وما أوردته من هذا التفصيل هو التحقيق، والمشهور بين أيدي الناس فيه بعض خلاف عن هذا، وتفصيل التواريخ واختلافها بين المؤرخين، وتحرير الراجح منها بالأدلة في: «إقالة المتعثر»، و«سراج الدين المخزومي سيرة قلقة لقاض طموح»، ولا مجال للتفصيل هنا.

٢ – وزوجته رابعة لها ولد واحد فقط:

وهو صالح (قطب الدين) وقد مات في حياة والده، ولم يتزوج[1].

---

(١) خلافا لما نسبوه إلى الشيخ علي بن مقدام الحدادي الواسطي –ولا يصح– الذي يقول: بأنه تزوج، وأعقب منصوراً؛ ونقل السيد محمود شكري الآلوسي في كتابه «الأسرار الإلهية شرح القصيدة الرفاعية» (ص٢١) عن مؤرخي الرفاعية قولهم: «صالح قطب الدين مات في حياة والده وعمره سبعة عشرة سنة ولم يتزوج، وقال الشيخ علي الحدادي بل تزوج وأعقب ولدا اسمه منصور».

أقول: وقول الحدادي لا يصح بحال، وعلى التسليم به فهو خرق لإجماع الطائفتين وليس بمعتمد حتى عند مؤرخي الرفاعية، وأبو الهدى الصيادي على سَعة

ولعل قول ابن خلكان: «ولم يكن له عقب وإنما العقب لأخيه»[1]؛ إشارة إلى أن الإمام أحمد الرفاعي مات دون أن يحمل اسمه أحد من الذكور، وهو احتمال بعيد لا يتبادر من عبارته تلك.

اطلاعه وإلمامه بما يتعلق بأنساب الرفاعيين لم يدّعِ أن للإمام أحمد الرفاعي عقب من ولده صالح؛ لأنه على اطلاع في أن هذا القول خرق لأقوال من تقدمه من النسابة والمؤرخين، ولم يكن أبو الهدى ليترك القول: بأن لصالح عقب فيغفله -لو صحت تلك الدعوى- لأنه أعرف بموضع الإشكال، لذا يقول أبو الهدى الصيادي: "وقد توفي قطب الدين صالح المشار إليه رضي الله عنه في حياة أبيه، ولم يتزوج". «قلادة الجواهر» لأبي الهدى الصيادي (٣٢١) دار الكتب العلمية طبعة عام: (١٤٠٠هـ).

وما نقل عن سراج الدين المخزومي من قول الشيخ علي بن مقدام الحدادي قوله: «تزوج السيد قطب الدين الصالح وأعقب ولدا اسمه منصور أبو الصفا وتوفي صالح في حياة أبيه، وقال الإمام عز الدين أحمد الفاروثي في النفحة المسكية: توفي قطب الدين صالح رضي الله عنه في حياة أبيه ولم يتزوج ودفن في قبة جده سيدي يحيى النجاري، أقول: وهو المعتمد» إ هـ. «صحاح الأخبار»، المكذوب على سراج الدين المخزومي، طبعة نخبة الأخبار الهند ص(٨٤، ٨٥)، أقول: وهذا الكتاب لا يصح بحال وليس لهذا المخزومي، وبينت حاله في موضع آخر.

(١) والمشهور في الكتب المتأخرة أن للإمام أحمد الرفاعي أخَوَان وأخت، وهم:

١ - عثمان.

٢ - إسماعيل.

٣ - ست النسب: وهي أمٌّ لـ: عبد السلام، وعلي، وعبد الرحيم، والأخيران تزوجا ابنتي الشيخ أحمد الرفاعي، وزوج ستّ النسب هو: عثمان بن حسن بن عسلة الرفاعي.

فتحصّل هنا قولان متضادان:

١) القول الأول: قول مؤرخي الرفاعية الذين يثبتون العقب للإمام أحمد الرفاعي من بنتيه؛ لأن ولده صالحاً توفي في حياة والده ولم يتزوج.

٢) القول الثاني: قول ابن خلكان ومن تبعه من المؤرخين: الذي ينصّ على أن الإمام أحمد الرفاعي لم يعقب.

إذا عرفت هذا أدركت أنّا بحاجة إلى مصدر مستقل وموثوق يحدد معنى قول ابن خلكان، في أن الإمام أحمد الرفاعي: (لم يعقب) ويبين المراد به، بين أن يكون: منقطعاً أو مئناثاً ؟

****

الأدلة على وجود ذرية للإمام أحمد الرفاعي

هداني الله تعالى إلى مرجّحات لا موضع للتهمة فيها تثبت أن للإمام أحمد الرفاعي ذريةً، وهذا يشهد لقول مؤرخي الرفاعية فيما يدعون من بقاء ذرية له من جهة بناته، ويفسّر ولو احتمالاً معنى قول ابن خلكان في شأن ذرية الإمام الرفاعي: «ولم يكن له عقب وإنما العقب لأخيه»، بأن مراده: نفي عقبه من الذكور، ولعل من تبعه فَهِمَ غيرَ مراده فنفى ذرية الإمام أحمد الرفاعي رأساً، ولم يثبت له أولادا لا ذكوراً ولا إناثاً، وهذا إذا أحسنا الظن ولم نَقُلْ: إن ابن خلكان مخطئ في هذه المعلومة.

***

١- وثيقة مادية مهمة

مخطوطة «تاريخ واسط»:

كان من حسن التقدير أني كنت أطالع في «تاريخ واسط» للحافظ الثقة: أبي الحسن أسلم بن سهل الرزّاز الواسطي المعروف ببَحْشَل[1] المتوفي سنة (٢٩٢ هـ)، بتحقيق الأستاذ كوركيس عواد تلميذ العلامة اللغوي انستانس ماري الكرملي، فرأيت في طبقات السماع[2] إثباتا مهمّاً جدا.

---

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/ ٢١٢ ، والأعلام للزركلي ١ / ٣٠٥. وكتابه "تاريخ واسط" حققه الأستاذ كوركيس عواد ونشرته: عالم الكتب في طبعته الأولى عام ١٤٠٦ هـ

(٢) وطبقات السماع جاءت من (٢٦٣) إلى (٢٧٣)، وقد كان العلماء يُقرِئُون

وقد اعتمد الأستاذ كوركيس عواد في طبعة «تاريخ واسط» على:

١- نسخة محفوظة في شعبة المخطوطات من مكتبة المتحف العراقي ببغداد رقم: (٤٦٢)، وهي في الأصل من مقتنيات الأب انستانس ماري الكرملي، وصُوِّرت عن مخطوطة قديمة من المكتبة التيمورية في دار الكتب في القاهرة رقم: (١٤٨٣/ تاريخ)، وفرغ من كتابتها يوم الأحد ١٨/ ربيع الأول/ ٦٢٩هـ بدمشق.

٢- نسخة محفوظة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد رقم: (٦/ مخطوطات)،كتبها حسن زيدان طلبة النسّاخ في دار الكتب المصرية، وفرغ من كتابتها يوم الخميس ١٢/ جمادى الآخر/ ١٣٥٦ هـ.

ويفهم من كلام المحقق أنه اعتمد في معظم تحقيقه للكتاب على النسخة الثانية، بسبب الضرر الذي أصاب النسخة المصورة عن مخطوطة المكتبة التيمورية.

ورأيت أن كتاب «تاريخ واسط» المطبوع لا يخلو من تصحيف في بعض المواضع، وخشيت من وقوعي في خطأ بسبب اختيار الأستاذ كوركيس عواد الاعتماد على النسخة الثانية التي تعتبر حديثة جدا، فأردت التحقق من المخطوط الأصلي، فيسَّر الله تعالى أن أقف على النسخة الأصلية الوحيدة -وهي النسخة التيمورية- التي صُوِّرَتْ منها النسخة

لطلابهم الكتب التي يؤلفونها أو التي كانوا درسوها فيسجلون على نسخة الطالب المقروءة مَن حضر من أولئك الطلبة لإجازتهم بإقرائها ولاتصال سند الإقراء من الطالب إلى مؤلف الكتاب وهذا هو معنى طبقات السماع.

الأولى المحفوظة في المتحف العراقي، والتي نسخت منها النسخة الثانية التي كتبها حسن طلبة زيدان.

والنسخة التيمورية يصدق عليها وصف الدكتور كوركيس عواد من: سقوط ورقة أو ورقتين من أولها، وثلاثة مواضع في أثناءها من الأوراق: (٨، ١١، ٤٥)، كما أن الرطوبة مست أطرافها فتشوهت بعض المواضع وأضحت قراءتها عسيرة، وأصابها تشويش في ترتيب بعض الأوراق، وتقع في (٩٨) ورقة، في كل ورقة: (٢١) سطرا وخطها معتاد، وجاءت السماعات في آخرها.

بتتبعها يظهر: أن صاحب المخطوطة وكاتبها هو أحد أحفاد الإمام أبي الفرج ابن الجوزي[1]، وقد فرغ من نسخها: "يوم الأحد ١٨/ ربيع

---

(١) وقد ذكر اسمه على أوجه يتحصّل منها أنه إما (مظفر، أو حسين) ففي هذه السماعات أنه: (أبو المظفر الحسين بن علي بن عبد الرحمن بن الجوزي) أو: (مظفر بن أبي القاسم بن أبي الفرج بن الجوزي) . وعلي هو نفسه أبو القاسم أحد أبناء أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، لكن : هل اسم حفيد ابن الجوزي : الحسين وكنيته أبو المظفر ، أم أن اسمه مظفر ؟

وقد رجعت إلى ذيل طبقات الحنابلة للحافظ ابن رجب (٢ : ٤٥٨ إلى ٥١٨ ، ترجمة رقم : ٢٢٧) تحقيق د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، نشر : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى عام : ٢٠٠٥م فوجدته في حاشية الصفحة (٢ : ٤٦٠) يفصّل أبناء الإمام عبد الرحمن ابن الجوزي كالآتي:

١) **الإناث** : ١- ست العلماء الكبرى ، ٢ – شرف النساء ، ٣ – زينب ، ٤ – جوهرة ، ٥ - ست العلماء الصغرى ، ٦ - رابعة : وهي أمّ المؤرخ أبي المظفر

الأول / ٦٢٩ هـ بدمشق"، وانتهى من قراءتها على شيخه ابن باسويه الواسطي[1]، يوم الاثنين ١٥/ ذي الحجة/ ٦٢٩هـ. بمنزله في مدينة دمشق مجاور جامعها، وابن باسويه كان قد قرأ هذه النسخة على شيخه: القاضي أبي طالب الكتاني بسنده إلى الإمام بحشل مؤلف «تاريخ واسط».

يوسف بن قز أوغلي المشهور بسبط ابن الجوزي صاحب كتاب مرآة الزمان .

٢) الذكور :

١ - أبو بكر عبد العزيز (ت : ٥٥٤) ولم يَذكُرْ له عقباً .

٢ – يوسف (ت : ٦٥٦) وله : عبد الرحمن ، وعبد الكريم ، وعبد الله (وكلهم توفوا عام : ٦٥٦) ، وعبد العزيز (ت : ٦٦٧) . ولعبد الرحمن المذكور : أحمد ، ولأحمد هذا : أ - عبد العزيز الملقب بالغراب (ت : ٦٨٨) ، ب : وعبد القادر.

٣ – أبو القاسم علي (ت : ٦٣٠) وذكر له من الأبناء : أ – **الحسن** وله : علي ومحمد . ب - عبد الرحمن : وله علي ، ولعلي : الحسن (ت :٦٧٠) .

فناسخ تلك السماعات التي نقلناها : ابنٌ لأبي القاسم علي بن أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، فهو حفيد ابن الجوزي بلا شكّ . فإما أن يكون اسمه الحسن وكني بأبي المظفر ، أو أن اسمه مظفر ولم ينقل اسمه المؤرخون ؛ لأن الظاهر من فعل صاحب ذيل طبقات الحنابلة ومحقق الكتاب عدم التزام استيعابهم والله أعلم .

(١) علي بن أبي الفتح المبارك بن الحسن بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن الواسطي البرجوني ابن باسويه (المتوفى: ٦٣٢ هـ)، انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام للذهبي: (١٤/ ٧٥)، ترجمة رقم: (١٠٩).

ومما نُقِلَ في طبقات السماع:

أن الإمام المرجّى الواسطي[1] سمع الكتاب أيضا على القاضي أبي طالب الكتاني في مجالس آخرها: يوم الأربعاء ٥/ جمادى الآخرة/ ٥٧٨ هـ.

وأن الإمام الحافظ زكي الدين المنذري سمع هذا الكتاب على الإمام ابن المرجّى مع جماعة آخرين في مجالس آخرها يوم الخميس ١٢/رجب/ ٦٤٢هـ، بالقاهرة بدار الوزارة.

ولأزيل الشك من قلبي بحثت من جديد لكي أتأكد من صحة تلك السماعات، فرأيت أن المؤرخ ابن المستوفي في «تاريخ أربل»[2] –وهذا من محاسن هذه المسودة– ذكر أنه اجتمع بابن المرجّى الواسطي في: ٢/ محرم/ ٦٢٤ هـ، وذكر الكتب التي قرأها على شيوخه، ومن توفيق الله تعالى لي: أنه ذكر سماع المرجّى الواسطي كتاب «تاريخ واسط» عن القاضي أبي طالب الكتاني في: ٥/ جمادى الآخر/ ٥٨٧ هـ. وهو نفس التاريخ الذي أثبتته طبقات السماع في المخطوطة التيمورية.

وبعد هذا لم يعد عندي أي شك في صحة السماعات وما فيها من

---

(١) أبو الفضل المرجى بن أبي الحسن بن هبة الله بن شقيرة بن غزال القزاز الواسطي (٥٦١– ٦٥٦ هـ)، انظر ترجمته في: تاريخ أربل لابن المستوفي: (١/ ٣٩٩، ٤٠٤). ترجمة رقم: (٣٠٢)، ت: سامي بن سيد خماس الصقار، نشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، سنة: ١٩٨٠ م.

(٢) تاريخ أربل لابن المستوفي: (١/ ٣٩٩) وما بعد، ترجمة: (٣٠٢).

معلومات فهي وثيقة مادية، ما تزال موجودة، ولها في كتب التاريخ ما يشهد بصحتها، وفيها شهادات لعلماء معروفين ولهم تراجم ومؤلفات بعضها مطبوع، وكلها تؤيد ما سأثبته من وجود ذرية للإمام الرفاعي.

الدليل موثَّقٌ في السَّمَاعات:

جاء في النسخة التيمورية الورقة: (٩٦) ما نصه: «شاهدت في الأصل المنقول منه ما صورته: سمع جميع كتاب التاريخ للإمام بحشل رضي الله عنه ... »، وذكر جماعة من العلماء الذين أجيزوا بالكتاب، وما يهمني هنا ما نقله في السماع الآتي، الذي أثبت تاريخه في: يوم الثلاثاء ١١ ربيع الآخر ٥٨٧ هـ، وهو بإقراء: «الشيخ الإمام الصالح الثقة أبي العباس أحمد بن سالم بن مكلتونة البُرجوني[(١)]، وسمعه الأئمة العلماء»، وذكر منهم: «...**والحاج الإمام أبو العباس أحمد سبط الشيخ أحمد بن الرفاعي قدس الله روحه، وصاحبه علي الطيبي الجَماجِمي**[(٢)]، والحسين بن أبي

(١) أَحْمَد بْن سالم، أَبُو الْعَبَّاس البَرْجُونيّ، الواسطيّ الْمُقْرِئ. (٤٩٧، ٥٨٧ هـ) شيخ معمَّر، سَمِع من أَبِي علي الْحَسَن بْن إِبْرَاهِيم الفارقيّ، رَوَى عَنْهُ عَلِيّ بْن الْمُبَارَك البَرْجُونيّ ابن باسويه، وعليه تلقَّن القرآن كله، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي: (١٢/ ٨٢٩) ترجمة رقم: (٢٤٤). وفي تكملة المنذري: (٢٨٢/١): "حدث عنه علي بن المبارك البرجوني بدمشق فسمع منه المنذري، وكان من مقرئي القرآن الكريم، خيِّراً". انظر تاريخ أربل (٢/ ٦٢٥، ٦٢٦)، وقد صُحِّفَ اسمُهُ في المطبوع إلى: مكتلونة، والصواب ما أثبته.

(٢) كنت أظنها مصحفة عن "الهمامي"، والذي أرجحه أنه علي بن مسعود بن

منصور السيد العرار، وعلي، وذلك في مشهد سعيد بن جبير. كتب أحمد بن محمود بن أحمد والحمد لله رب العالمين. نقله كما شاهده مظفر بن الجوزي»، إهـ.

وفي هذا السماع إثبات لاسم أحد الذين حضروا إقراء الكتاب أعني: أبا العباس أحمد سبط الإمام أحمد الرفاعي، وهذا كاف ليجعل لقول مؤرخي الرفاعية مصداقا يؤكد دعواهم.

وتاريخ هذا السماع (يوم الثلاثاء ١١ ربيع الآخر ٥٨٧ هـ)، وهذا السماع أقدم من ابن خلكان فهو قبل أن يخلق ابن خلكان بواحد وعشرين عاماً، لأنه ولد سنة (٦٠٨ هـ).

وتذكرني هذه المفارقة هنا بقول أبي العتاهية حين قالوا له: ما لك تخالف أوزن الخليل؟ فقال: أنا أقدم من أوزن الخليل، يعني أنه مولود قبل أن يضع الخليل أوزن الشعر، فكذا ما وصلنا إليه من أمر السماعات السابقة، فتاريخها أقدم من ولادة ابن خلكان، وبخاصة إذا عرفنا أن كتاب «تاريخ واسط» قرأه جماعة من كبار العلماء، وناهيك بكتاب ينسخه حفيد ابن الجوزي، ويُقرِئه علماء كبار مشهورون منهم العلامة المحدث الحافظ: زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله

هيَّاب الواسطي الجَمَاجِمي (ت: ٦١٧هـ)، أحد القراء المعروفين، وقد كان أخوه حماد على صلة بصالح ابن أحمد الرفاعي، كما ذكره في مخطوطة البراهين، وانظر لسان الميزان لابن حجر، ترجمة: (٥٩٨١)، وقد بسطت ما يتعلق به في موضع آخر، وأما الطيبي فنسبة إلى بلدة الطيب من أعمال واسط.

المنذري صاحب كتاب الترغيب والترهيب.

على أني لو شئت النقل من كتب مؤرخي الرفاعية ممن صحت كتبهم المخطوطة في نهاية القرن السادس وما بعده لكنت في غنية عن رد قول ابن خلكان لكن أردت إيجاد دليل غير مباشر لا تهمة فيه كهذه السماعات، وحسبك بها من دليل لمن عرف قوتها، ومن شاء التثبّت من تلك السماعات فليرجع إليها ليرى أن الناقل تحرّى الدقّة و الأمانة والحمد لله على الهداية.

***

٢- نصوص النافين لذرية الرفاعي تُفسد دعواهم

كثير ممن نفى ذرية الإمام الرفاعي، بحث مسألة أخرى تتعلق بنسبته إلى آل البيت، ونقلوا نصاً مهماً، وفيه ما يدل على خلاف قولهم في ما يتعلق بنفي ذرية الرفاعي.

فقد نقل الأستاذ إحسان إلهي ظهير، عن الشيخ ابن عنبة، عن شيخه النقيب تاج الدين ما نصه: «وقد نسب بعضهم الشيخ الجليل سيدي أحمد الرفاعي إلى حسين بن أحمد الأكبر، فقال: هو أحمد بن علي بن يحيى بن ثابت بن حازم بن علي بن الحسين بن المهدي بن القاسم بن محمد بن الحسين المذكور، ولم يذكر أحد من علماء النسب للحسين ولدا اسمه محمد، وحكى لي الشيخ النقيب تاج الدين: أن سيدي أحمد بن الرفاعي لم يدّعِ هذا النسب، وإنما ادعاه أولاد أولاد أولاده»[١].

والنص السابق فيه مسألتان:

الأولى: نفي نسب الرفاعي من آل البيت.

والثانية: إثبات ذرية للرفاعي، وهذا ما سأبحثه هنا.

والذين استدلوا بهذا النص ركزوا على نفي نسب الرفاعي من آل

---

(١) عمدة الطالب: (٢٠١) لابن عنبة الطبعة الحجرية بالمطبع الجعفري، ونقله إحسان إلهي ظهير في كتابه دراسات في التصوف (٢٣٠) طبعه١: دار الامام المجدد، وأحال الى عمدة الطالب ص (٢١٣، ٢١٤) طبعة قم النجف١٩٦١، بشيء من السقط.

البيت، وذهلوا عن أنهم يثبتون بنفس النص ذريته التي نفوها من قبل؛ فوقعوا في التناقض، وقاموا بانتقائية غريبة لعدم التدبر ولتقليد من سبقهم، وأغفلوا أو غفلوا عن بقاء ذريته المنصوص عليها في نفس الدليل؛ لأن قوله: (وإنما ادعاه أولاد أولاد أولاده) يثبت من غير شك ما أثبتته مخطوطة «تاريخ واسط» من بقاء ذرية للرفاعي، فتنبَّهْ فهو استدلال غير مسبوق.

على أن كلام ابن عنبة في «عمدة الطالب» غير دقيق، استغله بعض الناس؛ ليجعل للإمام الرفاعي ذرية ذكورا، بل بعضهم يعدد له عشرة ذكور!!

وهذا من الخرافات الباردة، وقد أوضحته في موضع آخر[1].

والتقسيم العقلي حول نسب الرفاعي وذريته ينحصر في أربعة أقسام:

١- نفي نسبه من آل البيت، مع نفي ذريته، وهو قول من فهم غير مراد ابن خلكان من القدماء والْمُحدَثين، بسبب التصحيف في قوله:

---

(١) ويعتمدون نصه المشهور في «العمدة»، أما نص ابن عنبة في «الفصول الفخرية» (ص:١٣٧) فهو: «وبنياد اين دعوى از بطن سيوم از دختر زادگان او شد»، يعني أن من ادعى النسبة هو البطن الثالث من أبناء **بناته**».

فلا يُفرَح كثيرا بالنص العربي الذي يذكر: "**أولاده**"، ويُفسَّر على أنهم ذكور، مع وجود ما يقاومه من نصوص متعددة: تثبت أن للإمام الرفاعي ولدا ذكرا واحدا فقط هو صالح، وتوفي في حياة والده، على أن لفظ الولد إن ثبت في «العمدة» فهو لغةً يطلق على الذكر والأنثى، ومن خصصه بالذكر فطالبه بالدليل؛ ليخجل.

«من العرب».

٢- إثبات نسبه في آل البيت، مع إثبات ذريته، على تفصيل مرّ بنا سابقاً، وهو قول مؤرخي الرفاعية، ومن تبعهم، وبه أقول.

٣- نفي نسبه من آل البيت، مع إثبات ذريته، وهو ظاهر كلام ابن عنبه والنقيب تاج الدين.

٤- إثبات نسبه في آل البيت، مع نفي ذريته، ولم يقل بها أحد فيما أعلم.

ولا يحتمل التقسيم العقلي أكثر من ذلك.

والمتأمل يرى أن النص الذي استدلوا به إما أن يقبلوه كلَّه، بمسألتيه: فينفون نسب الرفاعي عن آل البيت، ويثبتون ذريته، وإما أن يردوه كله، فلا يُعوِّلون عليه، مع أن الاستدلال بنص كهذا في موضع الحجاج تصحيح له ممن استدل به، وهذا إلزام مني لهم بما استدلوا به؛ وذلك لأن عمدتهم فيه دليل آخر -وهو قول ابن خلكان ومن تبعه- فعضدوه بهذا النص، وقد أبطلتُ قول ابن خلكان فيما سبق[1]، واستدلالهم هذا فيه ما ترى من السطحية والانتقائية غير المبررة.

وابن عنبة يصحح نسب العبيديين (الفاطميين) إلى آل البيت[2]،

---

(١) ولا يقال إني مُلزَمٌ بهذا النص أيضاً، وبخاصة مسألته الأولى؛ لأن عندي أدلة تثبت خلاف ذلك، وتحدثت عنها في التعقبات على الشيخ الغماري، وبينها أحسن بيان السيد السبسبي والدكتور أيمن سحلول فيما نشراه قريبا.

(٢)«عمدة الطالب»: (٢٢٥) لابن عنبة الطبعة الحجرية بالمطبع الجعفري.

وبطلان هذا نص عليه كثير من الأئمة كابن رزام والباقلاني وعبد القاهر البغدادي وابن السمعاني وابن الجوزي وسبطه وابن حجر والسخاوي وابن طولون في قائمة طويلة من العلماء والمؤرخين الثقات عبر العصور المختلفة[1]، بل كل من استدل بالنص السابق من الْمُحدَثين لا يصحح نسب العبيديين ويتابع هؤلاء العلماء، فلا أدري كيف أخذوا قول ابن عنبة وشيخه تاج الدين في ما يتعلق بنفي نسب الإمام الرفاعي موضع تسليم، وأنكروا قوله فيما يتعلق بتصحيحه نسب العبيديين؟! ومع ذلك يستدلون بقوله فيما يتعلق بنسب الرفاعي، ويتركونه فيما يتعلق ببقاء ذريته.

وقد أغرب إحسان إلهي ظهير ما شاء، حين استدل بالنص السابق عن ابن عنبة عن شيخه النقيب تاج الدين وكلاهما شيعي جَلْد، وإحسان إلهي ظهير موقفه منهم معروف بل كان اغتياله على أيديهم لكثرة ما كتب لدحض مذهبهم، وأحسن أحوالهم عنده أنهم فرقة مبتدعة، بل هم عنده أسوء من ذلك[2]؛ فلا أدري كيف يستشهد نصوصهم في مسألة كهذه؟

---

(١) انظر رسالة: من عبر التاريخ، للعلامة الكوثري (١٩، ٢٩)، تحقيق: إياد الغوج، طبعة: دار الفتح عام: ٢٠٠٠م.

(٢) لا يقال: إن رواية المبتدع موضع قبول ما لم تؤيد بدعته؛ لأنا نقول: لا أقل من أن الرفاعي سني من العامَّة عندهم، وما جرحه أحد بشيء ممن كتب ترجمته بدءاً بابن خلكان وغيره من تلامذة ابن تيمية حين ترجموه بل حتى ابن تيمية حين كتب رسالته في مناظرته للرفاعية لم يتناول الإمام أحمد الرفاعي بأي جرح، وعبد الرحمن دمشقية الذي حقق المناظرة اعتذر في طبعته الثانية من إساءة ظنه في أحمد

٣- دليل أصولي (استصحاب الأصل)

ويرجح ما ذهبنا إليه: استصحاب الأصل وسنة الله في خلقه، فالأصل أن معظم الناس لهم ذرية وأما من كان عاقراً[١] منهم فهو أقل من القليل، بل يعتبر العاقر فردا شاذا بين غيره ممن لهم ذرية.

فمن ادعى أن الإمام أحمد الرفاعي لا ذرية له ادعى ما لا يؤيده الأصل، فعليه النصُّ التاريخي الذي لا لبس فيه، لأنه يزعم أمرا يجرى على خلاف الأصل المحسوس الذي لا تنكره الطبائع والأعراف وسنة الله في الخلق.

ومن اتكأ على قول ابن خلكان فليجد له متكأ آخر بعد الذي قدمناه، والناقلون عنه من بعده سقطوا بإسقاط قوله، فلا اعتداد بقولهم؛

الرفاعي فقال (ص٤):"وقبل رجوعي إلى كتبهم كنت أظن الشيخ الرفاعي رحمه الله كان واحدا من أولئك الأئمة الذين ضلوا وأضلوا لكن الذي تبين لي بعد الغوص في كتبهم وبعد مراجعة تراجمه أن الشيخ كان من الصالحين وكان يكثر من الحث على اتباع السنة واجتناب البدع، وأنه لم يكن يعلم ما أحدثه المنتسبون إليه من بعده...إلخ"، مع أن عداء الشيعة لمخالفيهم معروف، بل هي مظنة للتهمة وللتوقف عن قبول قولهم وبخاصة حين تكون النزعة المذهبية مرجحة لذلك، وقول ابن عنبة عندي في مسألة بقاء ذرية للرفاعي استئناس، لا استشهاد؛ لأن الله أغنانا بأدلة أخرى عن قولهم.

(١) يقال رجل عاقر وامرأة عاقر ، وللمزيد انظر الصَّحاح مادة: (ع ق ر).

لأن مصدرهم ابن خلكان كما قدمنا.

***

٤- دليل نظري (أربع قواعد معمول بها مرجحة)

ويزيد ما ذهبنا إليه ترجيحا أربع قواعد معمول بها عند أهل العلم، وهي:

١- «أن المثبِت مقدَّمٌ على النافي»[1].

٢- «وأن على المدعي الدليل».

٣- «وأن من علم حجة على من لم يعلم».

٤- «وأنه إذا طرأ الاحتمال سقط به الاستدلال».

•ونحن أثبتا أن للإمام الزاهد أحمد الرفاعي ذرية، ودعوى ابن خلكان ذهبت مهب الرياح، فمن يدعي بعده النفي فعليه بنص تاريخي من غيره، وحبذا لو كان أقدم من السماع الذي ذكرناه، وأنّى ذلك؟

•ونحن علمنا ما وافق الأصل، وما لا تنكره الطبائع، ولا سنة الله في خلقه؛ فقولنا حجة على من لم يعلم.

•وقول ابن خلكان: أن الإمام أحمد الرفاعي (لم يعقب) يتعاوره الاحتمالان:

-بين أن يقصد به: أن يكون الإمام أحمد الرفاعي لا ذرية له أصلا.

-أو أن يكون له بنات فقط وليس له ذَكَرٌ يحمل اسمه.

وفي الاحتمال يسقط الاستدلال.

---

(١) وإن كان في القاعدة تفصيل لابن تيمية فهي بكل تفاصيلها تجري وفق ما ذهبنا إليه بحمد الله تعالى.

ومن تبعه مقلّد له فحري به أن يصمت أو أن يتكلم بدليل.

***

تتمة المطالب:

هل عثمان (=أبو علي وعبد الرحيم) بن حسن بن عسلة أخ للإمام أحمد الرفاعي؟

تبقى هذه المسألة مما يتعلق بما ذكره ابن خلكان من أن العقب لأخي الإمام الرفاعي والمسمى بعثمان، وقد بحثت هذه المسألة في كتابي «إقالة المتعثر»، وسأنقل الفصل هنا لأبين الحق فيها، إن شاء الله تعالى، فأقول وبالله التوفيق:

تروَّح بعض الناس إلى ما ذكره ابن خلكان في ترجمته للإمام أحمد الرفاعي في قوله: «ولم يكن له عقب وإنما العقب **لأخيه**، وأولاده يتوارثون المشيخة والولاية على تلك الناحية إلى الآن»[1].

فظنَّ أن عثمان الذي هو والد: علي ممهد الدولة، وعبد الرحيم مهذب الدولة، قد يكون أخًا للإمام أحمد الرفاعي، ومن المعلوم أن للإمام أحمد الرفاعي أخا اسمه عثمان.

ولعل أثر كلام ابن خلكان انتقل إلى مؤرخين آخرين فتوهموا عليه، وربما يكون الخزرجي (ت: ٨١٢هـ) منهم، فإنه حين تحدث عن أبي الخطاب عمر بن عبد الرحمن بن حسان القدسي، وذكر أنه انتقل في حدود (٦١٨ هـ) وعمره اثنتا عشرة سنة إلى أم عبيدة، ثم قال الخزرجي:

---

(١) «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (١/ ١٧٢).

«فأدرك الشيخ نجم الدين المعروف بالأخضر[1]، وهو من ذرية **أخي** الشيخ الصالح أحمد الرفاعي فاخذ عليهِ العهد وتربى بين يديه...إلخ»[2].

أقول: من ذهب إلى هذا الظن فقد أبعد النجعة، لأن النصوص الثابتة في المخطوطات الرفاعية الصحيحة وفي غيرها مما سيأتي، تذكر أن عثمان تزوج ست النسب أخت الإمام أحمد الرفاعي، وعلى ظن هذا المتروِّح سيكون عثمانُ –والمفروض أنه أخُ الإمام أحمد الرفاعي- تزوج أخته؟!

كيف وقد نص متقدمو المؤرخين الرفاعيين الذين ثبتت كتبهم وغيرهم من المؤرخين على أن اسمه: عثمان بن حسن بن عسلة، وبهذا فعثمان المذكور ليس بأخ للإمام أحمد الرفاعي.

وربما يوهِم نص لابن الفوطي في ترجمة: من سماه أحمد بن أبي الحسن بن عبد الرحمن بن عثمان بن الرفاعي، أنه يعني: سبط الإمام أحمد الرفاعي المسمى: بأحمد نجم الدين بن علي بن عثمان بن حسن بن عسلة الرفاعي[3].

---

(١) ونجم الدين هذا ينبغي أن يكون أحمد بن علي بن عثمان، الشيخ السادس للرواق.

(٢) «العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية» (١/ ٢١٣، ٢١٤) لموفق الدين علي بن الحسن الخزرجي.

(٣) «مجمع الآداب في معجم الألقاب»: (٥/ ٤٦)، ترجمة: (٤٦٠١)، لابن الفوطي، ونقله عن إبراهيم الأعزب من كتابه في موضع آخر: وسماه: «محيي الدين

وابن الفوطي مرة يسوق النسب كما مر ويفهم أنه يقصد الإمام أحمد الرفاعي الكبير، لا سبطه، فيذكر عبد الرحمن بن عثمان، ومرة يسقط عبد الرحمن من السياق!

وزيادة عبد الرحمن وعثمان في نسب الإمام أحمد الرفاعي لا تعرف، ولم يتحرر لي من قول ابن الفوطي في هذا الموضع شيءٌ إلى الآن، والحمل عليه في الوهم، والله أعلم.

***

وقول ابن خلكان يخالفه:

١) قول المؤرخ البناكتي فبعد أن ذكر وفاة الإمام أحمد الرفاعي قال: «وخلفه: سيدي علي بن عثمان **بن أخته**، وتوفي في سنة خمسمائة وإحدى وثمانين»[(١)].

وهذا نص على أن عليا بن عثمان هو ابن أخت الإمام أحمد، وهو من ورث المشيخة بعده، ولو كان الوارث من أبناء أخ الرفاعي المسمى بعثمان، فكيف يتزوج عثمان أخته؟!

٢) وقول ابن الشعار في «قلائد الجمان» حين ترجم لعلي قطب الدين فقال: قطب الدين علي بن **عبد الرحيم** بن **عثمان** بن حسن بن عسلة الرفاعي[(٢)].

أحمد بن أبي الحسن بن **عثمان**»، (٥/ ١٣)، ترجمة: (٤٥٢٩).

(١) «تاريخ البناكتي»: (ص٢٠٩)، وفي الطبعة الفارسية: (ص٢٠٤، ٢٠٥).

(٢) «قلائد الجمان»: (ترجمة: ٤١٢).

وعبد الرحيم هذا أخ لعلي وكلاهما ابنا أخت الإمام الرفاعي، وزوجا ابنتيه، وهما من ورث المشيخة بعده إجماعا، وسياق نسبهما مختلف عن سياق نسب الإمام الرفاعي.

٣) وقول صاحب «إرشاد السلوك»: «ثمَّ إنَّه -قدَّس الله سرَّه العزيز- قال لسيِّدي **إبراهيم الأعزب، وهو ابن بنته من سيدي علي بن عثمان** ....إلخ»[١].

٤) الإمام تقي الدين الواسطي، وهو من كبار المحدثين ترجمه الذهبي وابن كثير وابن رافع السلامي وغيرهم، وهو يخالف ابن خلكان في انقطاع العقب الرفاعي ويسوق أسماء ابناء بنته كما مر التفصيل، وقد بينت ذلك عند تحقيق النسخة الصحيحة من كتابه «ترياق المحبين».

٥) كما أن أصحاب المؤلفات من الأئمة الواسطيين في كتبهم الثابتة عنهم ممن خصص كتبا في تأريخ الرفاعيين -وقد أدركوا الطبقة الثانية والثالثة من أصحاب الإمام أحمد الرفاعي- يؤكدون هذا الأمر، وهم أقرب لآل الرفاعي من غيرهم.

ولا يتوهمن أحد من قول ابن خلكان: «هكذا نقلته عن خط أهل بيته»، أنه يعني كل ما جاء في ترجمته للإمام أحمد الرفاعي كما بينت ذلك؛ فليس كلامه على إطلاقه، بل يعني ما يخص النسبة إلى: الرفاعي فقط، ألا ترى قوله: «هذه النسبة [يعني: الرفاعي] إلى رجل من العرب

---

(١) «إرشاد السلوك»، مخطوط: (لوحة: ٤/ب).

يقال له: رفاعة، هكذا نقلته من خط بعض أهل بيته»[1].

***

والسؤال هنا: هل قول ابن خلكان في الأصل هو: «وإنما العقب **لأخته**» -كما هو الواقع لأن من ورث المشيخة هم أبناء أخته لا أبناء أخيه- تصحَّف إلى «وإنما العقب **لأخيه**»؟.

في الحقيقة الأمر محتمل، مع أن الضمير في قوله: «وأولاده يتوارثون المشيخة والولاية على تلك الناحية إلى الآن» يبعد الترجيح، ونحتاج إلى الوقوف على نسخة خطية لتاريخ ابن خلكان مقروءة عليه، أو مصححة على نسخة دقيقة ومقابلة على نسخة الأصل، حتى يتحرر الأمر؛ لأنه ثبت لدينا أن بعض النسخ دخلها التصحيف فيا سبق.

وقد يرد احتمال هو أن يكون الكتاب الذي نقل عنه ابن خلكان دخله التصحيف فانتقل الكاتب من: "أبناء أخته"، إلى: "أبناء أخيه"، فالله أعلم.

ويظل ما قاله ابن خلكان وتبعه معظم من ترجم للرفاعي من أصحاب التاريخ العام أسرى كلمته تلك، والكثرة مهما بلغت على تقادم الأيام إن كان مصدرها واحدا فهي لا شك تنبني على دقة هذا الأول الذي خط تلك الكلمة.

وقد بان لي فيما بحثته سابقا وما أثبته هنا من بقاء عقب للإمام

---

(١) «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ١٧٢).

الرفاعي من بناته أن ابن خلكان قد أخطأ في نفيه للعقب الرفاعي رأساً، وذلك بأدلة ناهضة، تسبق ولادة ابن خلكان، أو أنه توهم عليه فيها، بسبب تصحيف أو نحوه، كما أوضحت فيما سبق من كلام.

***

وبعد:

فهذه العجالة كتبتها في أربعة ليال من رمضان المعظم، رغبة مني في تصحيح ما تصحف في ترجمة ابن خلكان أو ما أخطأ فيه؛ لينقطع الكلام بما يحتج به بعض الناس عن جهل أو غفلة، وهي جمع لأغلب ما تناثر في تقييداتي المتوزعة المختلفة، وإ، كان الأمر يحتمل بسطا أكثر ولكن في هذه الخلاصة خطوة للبناء، إن يسر الله ذلك في المستقبل.

فأسأل الله تعالى أن يديم علينا النعم ظاهرة وباطنة، وأن يغفر لنا ولمشايخنا ووالدينا، وأن يثيبنا على صالح عملنا، وأن لا يؤاخذنا بما فيه قصرنا، وأن يصحبنا العصمة في أمرنا كله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

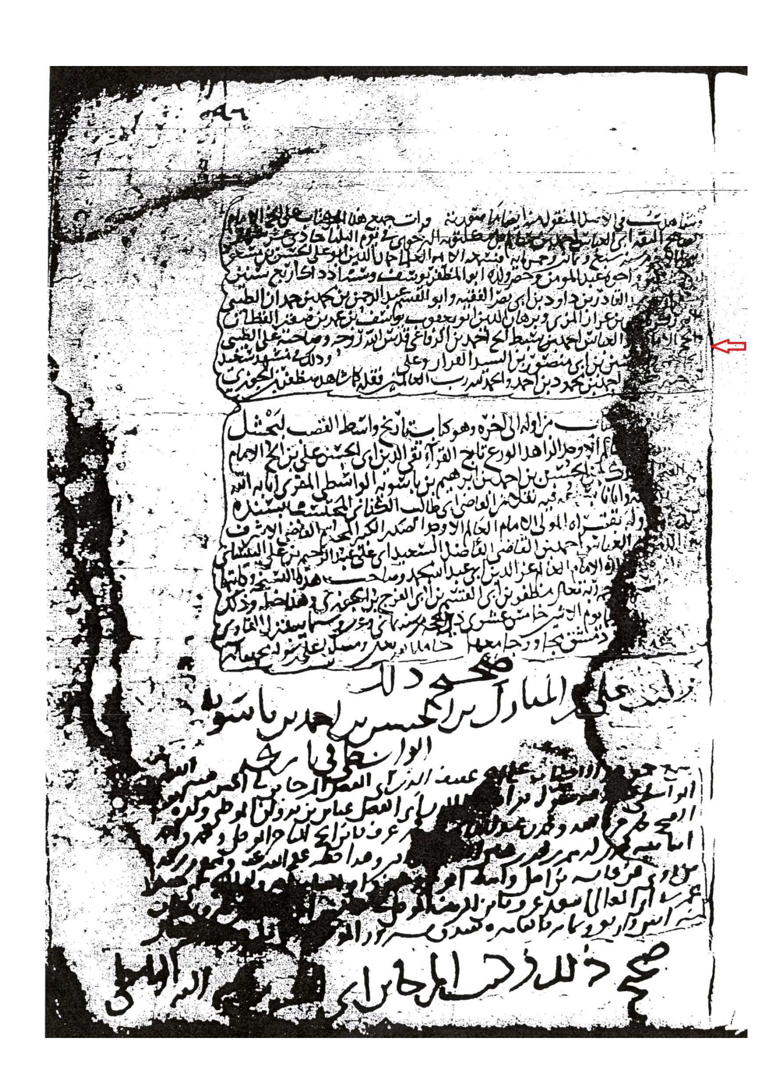
وكتبه فقير عفو ربه:

يسار بن ساير الحبيب

(أبو جعفر الظاهري)

***

النسخة التيمورية لتاريخ واسط وفيها التصريح بوجود سبط لأحمد الرفاعي



مخطوطة «وفيات الأعيان» لابن خلكان وفيها بيان للتصحيف وللمصدر الذي سقط من المطبوع

***